

Digital transformation and its role in improving the quality of financial statements

(An applied study on some Libyan commercial banks)

Salah Alsharif Omran Abogarbuu^{*1}, Ali Banour Alu Almaerous², Ayiman Mohammed Albakoush³,
Mohammed Mustafa Awuheeshi⁴

^{1,2,3,4} Accounting Department, Faculty of Economics and Commerce - Al-Qarahbulli, Elmergib
University, Libya.

* Email (for reference researcher): saabogarbuu@elmergib.edu.ly

التحول الرقمي ودوره في تحسين جودة القوائم المالية (دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية الليبية)

صلاح الشريف عمران ابوقربوعه^{*1}، علي بنور علي المعروض²، إيمان محمد عمر البكوش³، محمد مصطفى

الوحيشي⁴

^{1,2,3,4} قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة - القره بوللي، جامعة المرقب، ليبيا.

Received:10-08-2026; Accepted: 30-09-2026; Published: 10-10-2026

المخلص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التحول الرقمي على تحسين جودة القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤلات أبرزت كيف يمكن أن يساهم التحول الرقمي في تحسين جودة القوائم المالية في المصارف التجارية محل الدراسة، وما هو دور التحول الرقمي في تعزيز سرعة ودقة إعداد القوائم المالية وتقليل الأخطاء المحاسبية، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبيان وزعت على عينة عشوائية تتمثل في 45 استمارة على العاملين في بعض فروع المصارف الليبية (مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف شمال إفريقيا)، في بلديتي القره بوللي وقصر الاخيار وتم استرداد منها 40 استمارة صالحة للتحليل، أي بمعدل استرجاع بلغ 88.9%. ومن خلال التحليل الإحصائي للبيانات ظهرت مجموعة من النتائج والتي كان من أهمها؛ وجود أثر إيجابي للتحول الرقمي في تحسين جودة القوائم المالية، من خلال تعزيز ملاءمة ودقة المعلومات المالية، ورفع مستوى الإفصاح والشفافية، وتسريع إعداد القوائم المالية، إضافة إلى دعم الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وحماية البيانات المالية. كما اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات والتي كان من أهمها؛ ضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية بالمصارف، وتكثيف برامج التدريب للعاملين، وتعزيز أمن المعلومات، وتوحيد الأنظمة المحاسبية، وتحديث النظم الرقابية بما يتلاءم مع متطلبات البيئة المصرفية الرقمية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، المصارف التجارية، الجودة، القوائم المالية.

Abstract

This study aimed to measure the impact of digital transformation on improving the quality of financial statements in Libyan commercial banks. The research problem was framed by questions highlighting how digital transformation can contribute to improving the quality of financial statements in some commercial banks, and what role digital transformation plays in enhancing the speed and accuracy of financial statement preparation and reducing accounting errors. To achieve the study's objective, a descriptive-analytical approach was used. A questionnaire was designed and distributed to a random sample of 45 employees in some branches of Libyan banks (Al-Wahda Bank, Al-Jumhouria Bank, and North Africa Bank) in the municipalities of Al-Qarahbulli and Qasr Al-Akhyar. Forty valid questionnaires were returned for analysis, representing a response rate of 88.9%. Statistical analysis of the data revealed a number of results, the most important of which was the positive impact of digital transformation on improving the quality of financial statements. This was achieved by enhancing the relevance

and accuracy of financial information, raising the level of disclosure and transparency, accelerating the preparation of financial statements, supporting compliance with International Financial Reporting Standards (IFRS), and strengthening internal control systems and the protection of financial data. The study also proposed a set of recommendations, the most important of which were: The need to develop the digital infrastructure in banks, intensify training programs for employees, enhance information security, unify accounting systems, and update control systems to meet the requirements of the digital banking environment.

Keywords: Digital transformation, commercial banks, quality, financial statements.

المقدمة:

تُشير المرحلة الراهنة إلى أن التحول الرقمي لم يعد خياراً تكتيكياً للمصارف فحسب بل أصبح عاملاً استراتيجياً يُعيد تشكيل وظائفها الأساسية، بما في ذلك عملية إعداد وعرض القوائم المالية. يعتمد التحول الرقمي في المصارف بشكل عام والتجارية منها بشكل خاص على أنظمة معلومات محاسبية متكاملة، قواعد بيانات مركزية Database، تقنيات تحليل كميات كبيرة من البيانات Big Data، والحوسبة السحابية Cloud Computing، وكل هذه التقنيات تؤثر مباشرة على دقة وجودة البيانات المالية وسرعة انتاج التقارير وتقليل الأخطاء البشرية. كما أن هذه التغييرات التقنية تُمكن المصارف من جمع ومعالجة معلومات التشغيل والمعاملات بصورة آلية أو شبه آلية، ولا سيما في ظل كمية المعلومات الهائلة ما يحسن من قابلية الاعتماد على الأرقام الواردة في القوائم المالية ويساعد على تلبية متطلبات الإفصاح المالي والمساءلة. شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجال الدفع الإلكتروني والخدمات المالية الرقمية، حيث برزت شركة معاملات باعتبارها إحدى أبرز الجهات الرسمية الفاعلة في تشغيل نقاط البيع وتسهيل المعاملات غير النقدية. حيث سجلت بيانات القطاع المالي نمواً مطرداً في عدد العمليات الإلكترونية وقيمتها، مدفوعةً بتزايد انتشار أجهزة نقاط البيع Point of Sale، وتنامي الاعتماد على البطاقات المصرفية في الأنشطة التجارية والصناعية. ورغم أن الوصول إلى إحصاءات رسمية حديثة من موقع شركة معاملات يتطلب المراجعة المباشرة، إلا أن المؤشرات العامة المنشورة سابقاً تُظهر اتساع قاعدة المستخدمين واعتماد شريحة أكبر من التجار على منظومات الدفع الإلكتروني، ما يعكس تحولاً حقيقياً في سلوك المستهلك والسوق.

وفي هذا الإطار، لعب مصرف ليبيا المركزي دوراً محورياً في تحفيز هذا التحول وفقاً لقانون رقم 6 لسنة 2022 بشأن المعاملات الإلكترونية؛ ينظم القانون استخدام وسائل الدفع والتحويل الإلكتروني، ويمنح المصرف المركزي الليبي الصلاحيات اللازمة لتشغيل نظم الدفع الإلكتروني وحماية المعاملات المالية الرقمية. من خلال تبني سياسات وتشريعات تستهدف توسيع خدمات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي، لا سيما في السنوات الأخيرة التي شهدت إطلاق مبادرات لتقنية المحافظ الإلكترونية، وتحديد الرسوم على خدمات التحويل، ودعم المنظومات الوطنية لتسوية المدفوعات. كما عمل المصرف على تطوير البنية التحتية لأنظمة المقاصة الفورية وربط المصارف التجارية بشبكات الدفع، بما يضمن رفع كفاءة العمليات وتقليص الاعتماد على النقود.

مشكلة الدراسة

رغم التطور الملحوظ في مجال التحول الرقمي داخل المصارف الليبية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن مستوى تطبيق التقنيات الرقمية لا يزال متفاوتاً بين مصرف وآخر، الأمر الذي قد ينعكس على جودة القوائم المالية من حيث الدقة والموثوقية والتوقيت المناسب لهذه المصارف. وقد أشار مصرف ليبيا المركزي في تقاريره السنوية إلى وجود تباين في مستوى تطوير الأنظمة المصرفية الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية بين المصارف التجارية الليبية، مما يؤثر على كفاءة النظم المحاسبية وجودة التقارير المالية. وتؤكد الدراسات الأكاديمية أن التحول الرقمي يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية بالمصارف الليبية بينما أشارت دراسات أخرى إلى أن ضعف البنية التحتية الرقمية يزيد من تأخير إعداد القوائم المالية وارتكاب الأخطاء المحاسبية ومن هذا المنطلق، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- إلى أي مدى ساهم التحول الرقمي في تحسين دقة وموثوقية القوائم المالية داخل المصارف الليبية؟

- ما هو دور التحول الرقمي في تعزيز سرعة إعداد القوائم المالية وتقليل الأخطاء المحاسبية؟

فرضيات الدراسة

للتحول الرقمي أثر جوهري وإيجابي في تحسين جودة القوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية.

- ساهم التحول الرقمي في تعزيز دقة وموثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية.

- يؤدي تبني التقنيات الرقمية الحديثة إلى رفع كفاءة إعداد القوائم المالية وتقليل الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية للبيانات.

أهداف الدراسة

- 1- التعرف على مستوى تطبيق التحول الرقمي في المصارف التجارية الليبية، ومدى تبنيها لأنظمة المعلومات المحاسبية والتقنيات المالية الحديثة.
- 2- تحليل أثر التحول الرقمي على دقة وموثوقية المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية للمصارف.
- 3- تحديد مدى مساهمة التحول الرقمي في تسريع إعداد القوائم المالية وتقليل الأخطاء الناتجة عن الإجراءات اليدوية التقليدية.

أهمية الدراسة

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية من خلال توضيح العلاقة بين التحول الرقمي وجودة القوائم المالية، وتبين أثر اعتماد التكنولوجيا الحديثة على دقة وموثوقية التقارير المالية في البيئة المصرفية الليبية. كما تساعد نتائجها إدارات المصارف التجارية الليبية على تبني استراتيجيات رقمية فعالة لتحسين جودة القوائم المالية، وتمكّن الجهات الرقابية، مثل مصرف ليبيا المركزي، من تطوير سياسات داعمة للتحول الرقمي وتعزيز الرقابة على الأداء المالي. إضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في رفع مستوى الشفافية والإفصاح المالي وفق المعايير الدولية، وتعزز الثقة في المخرجات المالية وتدعم جودة الرقابة الداخلية، بما يساهم في تحسين الأداء الكلي للقطاع المصرفي.

منهجية الدراسة:

يهدف هذا الجزء إلى شرح الخطة التفصيلية لتنفيذ الدراسة، بدءاً من الفلسفة العامة وانتهاءً بطرق تحليل البيانات.

1. المنهج العام للدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو الأنسب لوصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل العلاقة بين متغيراتها. كما ستمكّن بالمنهج التطبيقي من خلال دراسة بعض المصارف الليبية الرائدة في التحول الرقمي لفهم التطبيق العملي والاستفادة من تجربتهم الحديثة.

2. مجتمع الدراسة وعينتها

المجتمع: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المصارف الليبية محل الدراسة الذين لديهم معرفة مباشرة بإعداد القوائم المالية وعملية التحول الرقمي. ويشمل ذلك المدراء الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة والمراجعين الداخليين. واتبعت الدراسة أسلوب العينة العشوائية لضمان تمثيل المصارف المختلفة والوظائف الرئيسية. تم توزيع ما لا يقل عن 45 استبانة.

3. أدوات جمع البيانات

تم تصميم استبيان مغلق لقياس درجة تبني تقنيات التحول الرقمي (كالذكاء الاصطناعي، الأنظمة الأتمتة، الحوسبة السحابية) وكذلك تقييم أثر هذه التقنيات على الخصائص النوعية لجودة القوائم المالية مثل: الملاءمة، الموثوقية، قابلية المقارنة، وقابلية الفهم. وتم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي لوصف خصائص العينة وعرض اتجاهات الإجابات (النسب المئوية، المتوسطات). وكذلك التحليل الإحصائي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام برامج الحزمة الإحصائية.

حدود الدراسة

تركز الدراسة على تطبيقات التحول الرقمي في الوظائف المالية والمحاسبية (مثل الأتمتة المحاسبية لتسجيل العمليات، التحليل المالي الآلي، أنظمة إعداد التقارير) وليس على كل الخدمات المصرفية الرقمية. وكذلك تقتصر الدراسة على بعض خصائص جودة المعلومات المحاسبية كما وردت في معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، وهي: الملاءمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم. وتقتصر الدراسة على المصارف التجارية العاملة في نطاق بلديات (قصر الاخيار، القره بولي) بسبب سهولة الوصول للعينة. وتكون الدراسة مقطعية، أي تدرس الظاهرة في وقت محدد. كما يعتمد جزء كبير من النتائج على التقييم الذاتي للمبحوثين عبر الاستبانة، مما قد يتأثر بالتحيز الشخصي أو الفهم المختلف للمفاهيم.

الدراسات السابقة

دراسة عادل رايح (2026) مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية العاملة إدارتها بالمنطقة الشرقية من ليبيا

تناولت الدراسة مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، باعتبارها البنية التحتية التي يعتمد عليها أي تحول رقمي لاحق. وقد ركّز الباحثون على تقييم كفاءة الأنظمة الحالية ومدى مساهمتها في توفير معلومات مالية دقيقة تساهم في إعداد القوائم المالية. استُخدم المنهج الوصفي عبر استبانة شملت موظفين في المصارف بالمنطقة الشرقية، وأظهرت النتائج أن نظم المعلومات المحاسبية تُعد فعالة نسبياً، لكنها تعاني من قصور يتعلّق بضعف التدريب ونقص التحديثات التقنية. وأوضحت الدراسة أن جودة مخرجات النظام ليست دائماً بالمستوى المطلوب، مما قد يؤثر على جودة القوائم المالية. تعكس هذه الدراسة الواقع الليبي بصورة دقيقة، وتوضح أن جودة القوائم المالية تتأثر مباشرة بكفاءة البنية التكنولوجية المستخدمة.

دراسة عطا على حامد (2024) أثر التحول الرقمي في نظم المعلومات المحاسبية على جودة الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر أصحاب المصالح.

تُعد هذه الدراسة من أحدث الدراسات التي تناولت التحول الرقمي في البيئة الليبية، حيث ركزت على قياس أثر تطبيق تقنيات التحول الرقمي (مثل الحوسبة السحابية، إنترنت الأشياء، والربط الإلكتروني) على جودة الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الوسطى. اعتمد الباحثون المنهج الكمي باستخدام استبانة وُزعت على 159 من موظفي المصارف، مع تحليل الارتباط والانحدار لقياس العلاقات. أظهرت النتائج أن تطبيق بعض تقنيات الرقمنة لم يُحقق أثرًا قويًا وذا دلالة على جودة الإفصاح، وهو ما يعكس فجوة بين الاستثمار التقني والنتائج المحاسبية الملموسة. وأوضحت الدراسة أن ضعف التدريب وغياب السياسات المنظمة يعدان من أهم أسباب عدم تحقيق الاستفادة الكاملة من التحول الرقمي. وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تنطبق مباشرة على البيئة الليبية وتكشف التحديات الواقعية التي تواجهها المصارف.

دراسة طلال مزيد العرادة (2020) دور إدارة مخاطر التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية بالبيئة الكويتية: دراسة ميدانية

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر إدارة مخاطر التحول الرقمي على تحسين جودة التقارير المالية في البيئة المصرفية الكويتية، باعتبار أن مخاطر إدخال ومعالجة ومخرجات البيانات تمثل تحديًا مهمًا في أثناء تطبيق الأنظمة الرقمية. اعتمد الباحثون منهجًا ميدانيًا من خلال توزيع استبانة على موظفي إدارات المخاطر في المصارف الكويتية، مع استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات. كشفت النتائج أن إدارة المخاطر الرقمية تسهم بشكل مباشر في تعزيز دقة وموثوقية التقارير المالية، وأن الاستثمار في آليات الرقابة على البيانات يقلل نسبة الأخطاء ويزيد مستوى الإفصاح. كما أكدت الدراسة ضرورة دعم التحول الرقمي بإجراءات أمن معلومات متقدمة، نظرًا لما تمثله الهجمات السيبرانية من تهديد لجودة التقارير. وتبرز أهمية هذه الدراسة بالنسبة لموضوع الدراسة لأنها توضح العلاقة بين الرقمنة وجودة الإفصاح المالي في القطاع المصرفي العربي.

ذكر (Abu Afifa et al., 2025) أثر تبني أنظمة تخطيط موارد المشروع على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في الأردن، مع التركيز على البيئة الرقمية الحديثة. استخدمت الدراسة إطار نموذج تقبل التكنولوجيا (Technology Acceptance Model) لقياس مدى تأثير عوامل مثل سهولة الاستخدام والدعم المؤسسي على جودة المخرجات المحاسبية. وأظهرت النتائج وجود تأثير معنوي قوي لاعتماد نظم تخطيط موارد المشروع على تحسين موثوقية ودقة المعلومات المحاسبية، ولكن بشرط توافر بنية تحتية ملائمة وتدريب فعلي للمستخدمين. وأكدت الدراسة أن التحول الرقمي وحده لا يكفي ما لم يُرافقه وعي مؤسسي وتطوير للمهارات البشرية.

أشار (Guo et al., 2021) في دراستهم إلى قياس أثر تطبيق نظم تخطيط الموارد المشروع على جودة التقارير الإلكترونية بصيغة XBRL، وذلك من خلال تحليل بيانات شركات اعتمدت هذه الأنظمة عبر عدة سنوات ومقارنة مستوى الأخطاء في تقاريرها قبل وبعد التطبيق. اعتمد الباحثون أسلوب تحليل البيانات الفعلية بدلاً من الاستبيانات، مما يعطي النتائج قوة تجريبية أعلى. وقد بينت النتائج أن تطبيق النظام يؤدي إلى انخفاض كبير في أخطاء التقرير المالي وزيادة دقة المعلومات المنشورة إلكترونياً، إضافة إلى تعزيز قابلية المقارنة بين الشركات. وخلص الباحثون إلى أن التحول الرقمي في سياق نظم تخطيط موارد المشروع يُعد من أهم العوامل التي تحسن جودة التقارير المالية. وتتسجم نتائج الدراسة مع موضوع الدراسة الحالي لأنها توضح الدور الإيجابي للرقمنة في تحسين جودة البيانات المالية.

ما يميز الدراسة الحالية.

تتميز الدراسة بالتركيز على البيئة المصرفية الليبية بشكل شامل، مع التركيز على المصارف الليبية في نطاق البلديتين قصر الاخيار والقره بولي، مما يوفر بيانات دقيقة وواقعية للقطاع. تهتم الدراسة أيضاً بالفروق بين المصارف حسب حجمها وقدراتها التقنية والبشرية، مع تحليل أثر المعوقات التقنية والتنظيمية على فعالية التحول الرقمي. وتعتمد الدراسة على بيانات كمية دقيقة عبر الاستبانة والتحليل الإحصائي ما يتيح تقديم تقييم موضوعي وعملي وطرح توصيات قابله للتطبيق لتعزيز جودة القوائم المالية في المصارف الليبية.

الإطار النظري للبحث

نشأة التحول الرقمي

تعود نشأة التحول الرقمي إلى التطورات المتسارعة في تقنيات المعلومات والاتصالات منذ منتصف القرن العشرين؛ إذ مثل اختراع الحاسوب في أربعينيات القرن الماضي نقطة التحول الأولى في قدرة المؤسسات على معالجة البيانات إلكترونياً، وهو ما أسس لمرحلة الرقمنة الأولية التي ركزت على تحويل المعلومات الورقية إلى صيغ إلكترونية (Laudon & Laudon, 2016) ومع انتشار الإنترنت في التسعينيات وازدياد الاعتماد على البرمجيات المؤسسية، تطوّر المفهوم ليصبح مرتبطاً بإعادة هيكلة العمليات الداخلية وتشغيلها آلياً، اعتماداً على نظم معلومات متكاملة قادرة على تبادل البيانات بكفاءة (Bharadwaj, El Sawy, & Venkatraman, 2013)، ومع مطلع الألفية الثالثة، برز مصطلح التحول الرقمي ليعبر عن مرحلة أكثر شمولاً، لا تقتصر على رقمنة المعلومات فحسب، بل تشمل إحداث تغييرات جوهرية في نماذج الأعمال، وأساليب تقديم الخدمات، وطرق إدارة البيانات، من خلال تقنيات مثل الحوسبة السحابية، إنترنت الأشياء، البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي (Vial, 2019). وقد أسهم هذا التطور في تعزيز قدرة المؤسسات على تحسين كفاءتها التشغيلية، وزيادة

مستوى الشفافية والدقة في تدفق المعلومات. وفي المجال المالي والمحاسبي على وجه الخصوص، أدى التحول الرقمي إلى تحديث الأنظمة المالية، ورفع كفاءة عمليات التسجيل والتحليل وإعداد التقارير، بما يحسن جودة القوائم المالية من حيث الدقة، والموثوقية، والقدرة على توفير معلومات آنية تدعم اتخاذ القرار (Kokina & Davenport, 2017) وبذلك أصبح التحول الرقمي عنصرًا محوريًا في تطوير الممارسات المحاسبية الحديثة وتحقيق متطلبات الحوكمة والرقابة المالية. (Zaghloum & Al-Qammasi, 2026)

التحول الرقمي من وجهة نظر الأكاديمية.

يُعتبر التحول الرقمي عملية إستراتيجية تهدف إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في مختلف الأنشطة والعمليات داخل المؤسسات، بهدف تحسين الأداء وتطوير نماذج العمل التقليدية إلى نماذج أكثر مرونة وكفاءة. وقد عرفه بعض الباحثون بأنه انتقال المؤسسة من استخدام الأنظمة اليدوية أو التقليدية إلى أنظمة حديثة تعتمد على التقنيات الرقمية في جمع البيانات ومعالجتها وتقديم الخدمات، بما يسهم في رفع جودة المخرجات وتقليل الوقت والتكلفة (Laudon & Laudon, 2016) كما يشير التحول الرقمي في القطاع المصرفي إلى تحويل الخدمات المالية من شكلها الاعتيادي القائم على التعامل الورقي والوجود المادي، إلى خدمات تعتمد على الأنظمة الإلكترونية وقواعد البيانات والحوسبة السحابية، مما يسمح للمصارف بتقديم خدمات سريعة وأمنة وأكثر توافقًا مع احتياجات العملاء (Miaoquan, 2023).

وبحسب رأي بعض الباحثون، فإن التحول الرقمي ليس مجرد شراء معدات تكنولوجية حديثة، بل هو تغيير ثقافة العمل داخل المصرف، وتطوير مهارات العاملين، وإعادة هيكلة العمليات بحيث تصبح مؤتمتة ومدعومة بأنظمة ذكاء معلوماتي. ومن المهم التمييز بين مفهومي التحول التكنولوجي والتحول الرقمي، بالرغم من أنهما غالبًا ما يستخدمان بشكل مترادف. حيث أن التحول التكنولوجي يشير إلى استخدام أدوات أو أجهزة أو برامج جديدة داخل المؤسسة دون المساس بأسلوب العمل الأساسي. بمعنى آخر، هو إدخال تقنية ما في وضع موجود مسبقًا دون إعادة تصميم العمليات (O'Brien, 2017). بينما التحول الرقمي فهو أكثر شمولية، إذ يشمل إعادة تصميم العمليات الإدارية والمحاسبية والمالية بحيث تتناسب مع الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الحديثة، وإعادة النظر في طرق تقديم الخدمات ونظام اتخاذ القرار. وبناءً على هذا التمييز، يمكن القول إن كل تحول رقمي يحتوي ضمناً تحولاً تكنولوجياً، لكن ليس كل تحول تكنولوجي يعني تحولاً رقمياً حقيقياً (Zaptia, 2025).

أهمية التحول الرقمي في بيئة القطاع المصرفي.

تتجلى أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي في عدة جوانب رئيسية، من أهمها: تسريع إنجاز العمليات المالية مثل التحويلات، الاستعلامات، ودفع الفواتير، مما يعزز رضا العملاء وكذلك زيادة مستوى الشفافية والدقة في تسجيل المعاملات ومعالجتها بفضل الأنظمة الإلكترونية الموحدة فضلاً عن تقليل التكاليف التشغيلية الناتجة عن الأعمال اليدوية المتكررة وتحسين القدرة على اتخاذ القرار من خلال توفير بيانات وتحليلات لحظية بالإضافة تعزيز القدرة التنافسية للمصارف داخل سوق مالي أصبح يتجه بسرعة نحو الرقمنة (Drury, 2020).

ويشير (Laudon 2019) إلى أن نظم المعلومات الإدارية تسهم في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي. إن المصارف التي تتأخر في تبني التحول الرقمي تصبح أقل قدرة على المنافسة، وقد تفقد شريحة مهمة من عملائها الذين يبحثون عن خدمات أسرع وأكثر مرونة عبر الهاتف الذكي أو الإنترنت.

نماذج ونظريات تفسير التحول الرقمي

يحظى التحول الرقمي باهتمام متزايد في الأدبيات الإدارية والمحاسبية، حيث لم يعد يُنظر إليه على أنه مجرد استخدام للتكنولوجيا الحديثة، بل كعملية تحول شاملة تمسّ الاستراتيجية التنظيمية، ونموذج الأعمال، وهيكلة العمليات، والثقافة المؤسسية. وانطلاقاً من هذا الفهم، سعى الباحثون إلى تطوير نماذج ونظريات تفسيرية تساعد على تحليل أبعاد التحول الرقمي وتوضيح آلياته ومراحله داخل المؤسسات. وتستخدم هذه النماذج كأدوات تحليلية لفهم كيفية انتقال المنظمات من الأساليب التقليدية إلى أساليب أكثر اعتماداً على التقنيات الرقمية، مع التركيز على خلق قيمة مضافة وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة. في هذا السياق، يشير (Vial 2019) إلى أن التحول الرقمي يُفسّر من خلال تفاعل مجموعة من العوامل التنظيمية والتكنولوجية والاستراتيجية، حيث تؤدي التكنولوجيا الرقمية دور المحفّز الرئيسي لإعادة تصميم العمليات وتحسين الأداء، بينما تحدد القدرات التنظيمية مدى نجاح هذا التحول. ووفقاً لهذا الطرح، فإن التحول الرقمي لا يحدث بشكل عفوي، بل يتطلب إطاراً نظرياً يربط بين الموارد الرقمية، والقيادة، والحوكمة، والابتكار المؤسسي. وتؤكد هذه الرؤية أن المؤسسات التي تفتقر إلى نموذج تحليلي واضح غالباً ما تواجه صعوبات في تحويل الاستثمار التكنولوجي إلى نتائج ملموسة. (Amtir & Aljaiash, 2026)

كما يوضح (Westerman et al. 2014) أن تفسير التحول الرقمي يستند إلى نماذج استراتيجية تركز على كيفية مواءمة التكنولوجيا الرقمية مع أهداف المؤسسة طويلة الأجل، حيث يُنظر إلى التحول الرقمي كمسار استراتيجي يهدف إلى تعزيز تجربة العملاء، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتطوير نماذج أعمال جديدة. ويؤكد الباحثون أن نجاح التحول الرقمي يعتمد على تبني رؤية شاملة تجمع بين التطوير التدريجي للأنشطة الحالية والاستعداد للتغيرات المستقبلية التي تفرضها البيئة الرقمية.

وعليه، فإن نماذج ونظريات تفسير التحول الرقمي تمثل أساساً علمياً مهماً لفهم هذه الظاهرة وتحليل آثارها داخل المؤسسات، خاصة في القطاعات الحيوية مثل القطاع المصرفي.

اتجاهات وتقنيات مستقبلية في التحول الرقمي للمصارف.

1. المصارف كمصدر للخدمات (Banking-as-a-Service):

انتقال المصارف من كونها نقطة نهاية للخدمات إلى كونها منصة مفتوحة. حيث تسمح البنية التحتية المصرفية للتطبيقات والشركات الخارجية (مثل متاجر التجزئة أو منصات التكنولوجيا المالية) بتقديم خدمات مالية مدمجة بشكل سلس لعملائها.

2. الذكاء الاصطناعي التوكيدي والعملاء الافتراضيون (Agentic AI):

تطور الذكاء الاصطناعي من مجرد أداة مساعدة إلى "زملاء عمل افتراضيين" قادرين على التخطيط الذاتي وتنفيذ سلسلة من المهام المعقدة، مثل تحليل ملف عميل كامل وإعداد عرض ائتماني مبدئي وتقديمه للموظف البشري للمراجعة والموافقة النهائية.

3. التمويل اللامركزي والعملات الرقمية للمصارف المركزية:

ظهور تقنيات مثل سلسلة الكتل التي تقود نحو أنظمة مالية لا مركزية. كما تدرس العديد من المصارف المركزية إصدار عملات رقمية رسمية، وهو ما سيغير بشكل جذري دور المصارف التجارية في نظام المدفوعات والإيداع.

4. التحول الرقمي المستدام:

اتجاه متزايد نحو دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في العمليات الرقمية، مثل استخدام مراكز بيانات صديقة للبيئة وتصميم منتجات مالية رقمية تشجع على الاستدامة.

مكونات التحول الرقمي

البنية التحتية التكنولوجية.

تُعد البنية التحتية التكنولوجية الأساس الذي يقوم عليه أي تحول رقمي داخل المصارف التجارية، فهي الإطار التقني الذي يتيح معالجة البيانات وتخزينها وتبادلها بفعالية. وتشمل هذه البنية أجهزة الحاسوب، الخوادم، شبكات الاتصال، مراكز البيانات، وبرامج الحماية، إضافة إلى أنظمة النسخ الاحتياطي واسترجاع البيانات في حالات الطوارئ.

حيث وجود بنية تحتية قوية يضمن استمرارية الخدمات المصرفية دون انقطاع، ويعزز الثقة لدى العملاء ويزيد من قدرة المصرف على تقديم خدمات إلكترونية آمنة وسريعة. وفي المقابل، فإن أي ضعف في هذه البنية ينعكس مباشرة على جودة الخدمة ويعيق تبني التقنيات الحديثة (Laudon & Laudon, 2016).

حوكمة البيانات الرقمية.

تعتبر حوكمة البيانات الرقمية من الركائز الأساسية للتحول الرقمي في المصارف الحديثة، حيث تهدف إلى وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة لإدارة البيانات المالية والمصرفية بطريقة تضمن دقتها وموثوقيتها وسهولة الوصول إليها. وتكمن أهمية حوكمة البيانات في توفير بيئة رقمية منظمة تدعم صنع القرار المالي بشكل فعال، وتحافظ على الشفافية والمصادقية في التقارير والقوائم المالية (Khatiri & Brown, 2010).

تشمل حوكمة البيانات الرقمية عدة عناصر رئيسية، من أبرزها مسؤولية البيانات، والتي تتعلق بتحديد المسؤولين عن إدارة البيانات وضمان سلامتها وصحتها. كما تشمل إدارة جودة البيانات، التي تهدف إلى التحقق من دقة البيانات المالية، ومعالجة الأخطاء أو التناقضات قبل إدراجها في القوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الأمن والخصوصية دوراً حيوياً في حماية المعلومات من الاختراقات أو الاستخدام غير المصرح به، مما يعزز ثقة العملاء والمستثمرين في المعلومات المقدمة من المصرف (Almaghribi, 2026).

ويؤثر تطبيق حوكمة البيانات الرقمية بشكل مباشر على جودة القوائم المالية. فعندما يتم إدارة البيانات بشكل منظم ومراقبتها بدقة، يتم تقليل الأخطاء البشرية وزيادة دقة المعلومات المالية، مما يعزز شفافية القوائم المالية ويجعلها أكثر مصداقية أمام الجهات الرقابية والمستثمرين. كما تسهل حوكمة البيانات عملية تحليل المعلومات المالية وإعداد التقارير بشكل أسرع وأكثر موثوقية، وهو أمر بالغ الأهمية في المصارف التي تعتمد على القرارات المالية السريعة والمستنيرة (Bodnar & Hopwood, 2018).

في سياق المصارف اللبئية، يمكن أن تساهم حوكمة البيانات الرقمية في تحسين نظم إعداد القوائم المالية من خلال تبني سياسات واضحة لإدارة البيانات، وتدريب الموظفين على أفضل الممارسات الرقمية، وتطبيق أدوات تكنولوجية حديثة لمراقبة جودة البيانات ومعالجتها. كما يمكن للبنوك استخدام حوكمة البيانات لتسهيل التكامل الرقمي بين الأقسام المختلفة، مثل قسم المحاسبة، المخاطر، والامتثال الرقابي، مما يضمن أن جميع المعلومات المالية متسقة وموثوقة. وباختصار، فإن حوكمة البيانات الرقمية ليست مجرد أداة تقنية، بل هي استراتيجية شاملة تدمج التقنية، الإدارة، والسياسات التنظيمية لضمان أن تكون البيانات المالية دقيقة وموثوقة، مما يرفع من جودة القوائم المالية ويسهم في نجاح التحول الرقمي في المصارف الحديثة.

(Almarash, 2026)

استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

شهد القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة توسعاً واضحاً في استخدام الذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات الضخمة. حيث تُستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي في:

• كشف الاحتيال عبر تحليل سلوك العملاء واكتشاف الأنشطة غير المعتادة.

• تقييم المخاطر الائتمانية بدقة أكبر من الطرق التقليدية.

• التنبؤ بالاتجاهات المالية واتخاذ قرارات استثمارية مدعومة بالبيانات.

• تقديم خدمات شخصية للعملاء بناءً على تفضيلاتهم وتاريخ تعاملهم.

أما تحليل البيانات فيمكن المصارف من استخراج أنماط وسلوكيات مهمة تساعد الإدارة في تحسين استراتيجياتها التشغيلية والتسويقية. ويمثل الدمج بين الذكاء الاصطناعي والبيانات نقطة تحول في كيفية إدارة المصارف لمعلوماتها ومواردها (Bodnar & Hopwood, 2018).

أمن المعلومات والأمن السيبراني

مع تعمق الاعتماد على الأنظمة الرقمية، تتحول المصارف إلى أهداف رئيسية للهجمات الإلكترونية. الأمن السيبراني لم يعد مجرد مسؤولية تقنية فرعية، بل أصبح ركيزة أساسية لاستمرارية الأعمال وثقة العملاء والامتثال التنظيمي. يشمل هذا البند حماية جميع الأصول الرقمية: البنية التحتية، الأنظمة، الشبكات، وأهم من ذلك كله، البيانات الحساسة للعملاء والبيانات المالية. يتطلب نهجاً أمنياً فعالاً في القطاع المصرفي:

- إطار حوكمة متكامل: يدمج الأمن في مرحلة التصميم لكل مشروع رقمي جديد.

- المراقبة المستمرة والاستجابة للحوادث: استخدام مراكز عمليات الأمن وأدوات الذكاء الاصطناعي للكشف عن التهديدات والاستجابة لها في الوقت الفعلي. (AbdAlrhman et al., 2026)

- التنوعية المستمرة: تدريب جميع الموظفين على التهديدات الشائعة مثل التصيد الاحتيالي، لأن الإنسان يبقى أضعف حلقات الأمن.

في سياق جودة القوائم المالية، يضمن الأمن السيبراني سلامة وموثوقية البيانات المالية المصدر، ويمنع التلاعب أو التدمير العمدي للسجلات المالية، وبالتالي يحمي مصداقية التقارير المالية (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، 2021).

إدارة البيانات وتحليلها

البيانات هي الذهب الرقمي الجديد للمصارف. إدارة البيانات هي العمليات والسياسات والتقنيات التي تضم جمع البيانات، وتخزينها، وتنظيمها، وصيانتها، واستخدامها بشكل فعال. بدون إدارة سليمة للبيانات، تكون أي محاولة للتحول الرقمي أو تحليل متقدم محكومة بالفشل (Willoughby & Frey, 2022)

يتكون هذا البند من مستويات:

1. التأسيس (مستودع/بحيرة البيانات): إنشاء بنية تحتية موحدة ومتكاملة لجمع البيانات من جميع المصادر (المعاملات، تفاعلات العملاء، السوق).

2. الجودة والنزاهة: تطبيق معايير صارمة لضمان دقة، اكتمال، واتساق البيانات. "بيانات دخول رديئة تعطي نتائج رديئة" وتؤثر بشكل مباشر على مصداقية أي تقرير مالي.

3. التحليل (الوصفي، التشخيصي، التنبؤي، التوجيهي): تحويل البيانات الخام إلى رؤى. هذا هو المكان الذي تُخلق فيه القيمة الحقيقية للبيانات المالية.

4. تصور البيانات: عرض الرؤى المعقدة عبر لوحات تحكم تفاعلية لتسهيل اتخاذ القرار على جميع المستويات الإدارية.

الأنظمة الإلكترونية

هي الأدوات البرمجية المتخصصة التي تدير العمليات المالية والمصرفية الأساسية. هذه الأنظمة هي التي "تشغل" البنك رقمياً. أبرزها:

• أنظمة المحاسبة المصرفية الأساسية: وهي قلب العمليات المصرفية، تدير الحسابات، والقروض، والودائع، والتحويلات.

• أنظمة تخطيط موارد المؤسسة: تدير العمليات المالية والإدارية الأوسع مثل المحاسبة العامة، والميزانية، والمخزون (إن وجد)، والرواتب.

• أنظمة إدارة علاقات العملاء: تتعقب جميع تفاعلات العميل، مما يوفر رؤية شاملة تساعد في الخدمة الشخصية وإدارة المخاطر.

• أنظمة إدارة المخاطر والامتثال: تراقب المعاملات للكشف عن الأنشطة المشبوهة وتضمن الالتزام بالقوانين المحلية والدولية. التحول الرقمي في هذا البند يعني التحديث من الأنظمة القديمة والمعزولة إلى أنظمة موحدة، قائمة على السحابة، ومرنة. هذه الأنظمة الحديثة تمكن من:

• الأتمتة الشاملة للعمليات: من إدخال القيود المحاسبية إلى إصدار الفوائد.

• التقارير الآنية: إنتاج ميزان المراجعة وتقارير الأداء المالي في أي لحظة، بدلاً من انتظار نهاية الشهر.

• **الدعم المحسن للقرار:** بتوفير بيانات مالية دقيقة وشاملة لجودة القوائم المالية، هذه الأنظمة هي مصدر البيانات الأولي. دقتها وكفاءتها تؤثر مباشرة على دقة الأرصدة والقيم المدرجة في القوائم النهائية. ويوضح (Institute of International Finance, 2023) أن اعتماد أنظمة البنوك الأساسية الحديثة يعد عنصراً حيوياً لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقديم خدمات رقمية متكاملة للعملاء.

مزايا وتحديات التحول الرقمي في المصارف الليبية

مزايا التحول الرقمي للمصارف الليبية.

يقدم التحول الرقمي للمصارف الليبية مجموعة من المزايا الاستراتيجية والتشغيلية الملموسة، يمكن تلخيص أبرزها في النقاط التالية:

1. تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف

يُعد رفع الكفاءة من أبرز مزايا التحول الرقمي. من خلال تبني حلول مثل الأتمتة الروبوتية للعمليات والحوسبة السحابية، يمكن للمصارف أتمتة المهام المتكررة والمعتمدة على الأوراق، مما يوفر الوقت ويقلل التكاليف التشغيلية بشكل كبير. تشير التقديرات إلى إمكانية توفير ما يصل إلى 30% من التكاليف عبر هذه الأدوات. كما تسهم هذه الكفاءة في تسريع إجراءات المعاملات والخدمات (Simuchimba & Mpundu, 2024).

2. تحسين تجربة العميل ورضاه

يسهم التحول الرقمي بشكل مباشر في تلبية التوقعات المتزايدة للعملاء الذين يطالبون بخدمات مصرفية فورية وشخصية وسهلة الاستخدام توفر القنوات الرقمية مثل التطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول (مثل تطبيق "الأمان موبايل") وإدارة الحسابات عن بُعد راحة كبيرة للعملاء، مما يعزز ولائهم للمصرف (مصرف ليبيا المركزي، 2025).

3. تعزيز الشمول المالي وترسيخ ثقافة الدفع الإلكتروني

تتيح الخدمات المصرفية الرقمية الوصول إلى الخدمات المالية لشرائح أوسع من المجتمع بما في ذلك أولئك في المناطق النائية أو غير المخدومة جيداً بفروع تقليدية. تظهر البيانات الرسمية نمواً ملحوظاً في تبني هذه الخدمات في ليبيا، حيث زاد عدد المعاملات الإلكترونية بنسبة 75% في النصف الأول من عام 2025 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. يؤكد المصرف المركزي الليبي على أهمية ترسيخ ثقافة الدفع الإلكتروني كخيار أساسي لجميع فئات المجتمع (Hasan et al., 2026).

4. تحسين جودة البيانات ودعم القرار المالي

من خلال توحيد وإدارة البيانات في أنظمة رقمية متكاملة، تُصبح البيانات المالية أكثر دقة واتساقاً وحداثة. هذه الجودة العالية في البيانات تُترجم مباشرة إلى تحسين في جودة القوائم المالية من خلال تعزيز سمة الموثوقية والتمثيل الصادق. كما تُمكن أدوات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي الإدارة من الحصول على رؤى أنبية ودقيقة، مما يدعم عملية اتخاذ القرارات المالية والإستراتيجية بشكل أكثر فعالية.

تحديات التحول الرقمي في المصارف الليبية.

على الرغم من المزايا الواضحة، فإن رحلة التحول الرقمي تواجه عدة عوائق جوهرية في السياق الليبي، أبرزها:

1. التحديات التقنية والبنية التحتية

تواجه العديد من المصارف الليبية صعوبة في دمج التقنيات الحديثة مع أنظمتها القديمة والمرتبطة بهيكل تقني تقليدي والتي تكون غالباً مكلفة في الصيانة والتحديث. كما أن ضعف أو عدم استقرار البنية التحتية للاتصالات وشبكات الإنترنت في بعض المناطق يشكل عائقاً تقنياً أمام تقديم خدمات رقمية موثوقة على نطاق واسع.

2. التحديات البشرية ونقص المهارات الرقمية المتخصصة

يُعد النقص الحاد في الكوادر البشرية المؤهلة التي تجمع بين الخبرة المالية والمهارات التقنية (مثل تحليل البيانات، الأمن السيبراني، برمجة الأنظمة المالية) أحد أبرز التحديات. كما أن ثقافة العمل التقليدية داخل بعض المؤسسات ومقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين قد تُبطئ وتيرة التحول. يسلط البنك المركزي الضوء على هذه المشكلة من خلال مبادراته لاستقطاب الكوادر الشابة المؤهلة.

3. التحديات التنظيمية والقانونية

يُشكل غياب إطار قانوني وتنظيمي شامل ومُحدّث ينظم بيئة الأعمال الرقمية مثل التعاملات الإلكترونية وحماية البيانات وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، عائقاً أمام الابتكار والتوسع الآمن للخدمات الرقمية. كما أن ضعف آليات الحوكمة داخل بعض المؤسسات المصرفية يمكن أن يُضعف فعالية إدارة وتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي.

4. تحديات الأمن السيبراني وحماية البيانات

مع زيادة الاعتماد على القنوات الرقمية تزداد المخاطر المتعلقة بالتهديدات الإلكترونية ومحاولات الاختراق والاحتيال. يتطلب بناء وتطوير أنظمة دفاعية قوية (مثل أنظمة كشف التسلل والتشفير) استثمارات مالية وبشرية كبيرة، وهي خطوة حيوية لكسب ثقة العملاء في الخدمات الرقمية.

5. التحديات المالية والاقتصادية

يتطلب التحول الرقمي استثمارات رأسمالية ضخمة ومستمرة في التقنية والبنية التحتية والتدريب وهو ما يمثل ضغطاً على الموارد المالية للمصارف، خاصة في بيئة اقتصادية صعبة. كما أن عدم الاستقرار الاقتصادي العام يمكن أن يحول أولويات التمويل بعيداً عن مشاريع التحول طويلة الأجل (Simuchimba & Mpundu, 2024).

دور التحول الرقمي في تعزيز الشفافية والامتثال المالي ومكافحة الاحتيال في المصارف الليبية.

يُعد التحول الرقمي أحد العوامل المحورية التي ساهمت في تعزيز الشفافية والامتثال المالي داخل المصارف، وذلك من خلال دمج التكنولوجيا في نظم الرقابة المالية والمحاسبية. فاعتماد المصارف على الأنظمة الرقمية المتكاملة يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالمعالجة اليدوية، مما يدعم الكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات المالية ويعزز الثقة في البيانات المالية المنشورة (Allassuli, Thuneibat, Eltweri, Al-Hajaya, & Alghraibeh, 2025). كما يشار إلى أن التحول الرقمي يُمكن المؤسسات المصرفية من تطبيق أدوات متقدمة لمراقبة الامتثال المالي وتحليل المعاملات المالية، ما يؤدي إلى تحسين فعالية المراجعة الداخلية وتقليل فرص الاحتيال أو التلاعب في السجلات المالية. وتُظهر الأنظمة الرقمية قدرات أعلى في تتبع العمليات المالية في الوقت الفعلي، مما يساهم في تعزيز مستوى الشفافية لدى الجهات الرقابية والعملاء والمستثمرين (Mani, 2023).

علاوة على ذلك، يوفر التحول الرقمي آليات تحليل بيانات متقدمة تمكن المصارف من تحديد الأنماط غير الطبيعية في السجلات المالية، مما يدعم فرق إدارة المخاطر في تقديم استبانات مبكرة حول أي تهديد محتمل، وبالتالي زيادة كفاءة مكافحة الاحتيال المالي وتحسين الانضباط المالي المؤسسي. ومن ثم يكون للتحول الرقمي دور محوري في دعم الامتثال المالي، وتعزيز الشفافية التي تُعد من أهم عناصر الثقة في النظام المالي المصرفي (Brown & Jones, 2024)، وبناءً على ما سبق، فإن التحول الرقمي في المصارف الليبية لا يقتصر فقط على تحديث الإجراءات التكنولوجية، بل يمتد تأثيره ليشمل تعزيز الشفافية، ضمان الامتثال المالي، ومكافحة الاحتيال المالي، مما يساهم في تقديم معلومات مالية أكثر موثوقية ووضوحاً، ويعزز الثقة لدى مستخدمي تلك المعلومات من إدارة، مستثمرين، وجهات رقابية.

جودة القوائم المالية

تُعد القوائم المالية مجموعة من التقارير المحاسبية التي تُعدّها المؤسسات بهدف عرض نتائج نشاطها الاقتصادي ومركزها المالي خلال فترة زمنية محددة. وتتضمن عادةً قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية. وتمثل هذه القوائم لغة التواصل بين المؤسسة وأصحاب المصلحة من مستثمرين، دائنين، هيئات رقابية، وإدارة داخلية، حيث تتيح لهم القدرة على تقييم الأداء واتخاذ القرارات الاقتصادية المبنيّة على بيانات موثوقة (Kieso, 2022)، كما تعكس القوائم المالية مدى التزام المؤسسة بالأنظمة والقوانين المحاسبية والمعايير الدولية، الأمر الذي يعزز ثقة مستخدميها في المعلومات الواردة فيها ويتيح إمكانية مقارنتها مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع (Horngren, 2018).

مفهوم الجودة في التقارير المالية

يشير مفهوم جودة التقارير المالية إلى قدرة القوائم المالية على تقديم معلومات دقيقة، موثوقة، وذات صلة تساعد مستخدميها في اتخاذ قرارات رشيدة. وتشمل الجودة هنا مدى خلو البيانات من الأخطاء الجوهرية، وشفافية العرض، وسهولة الفهم، والقدرة على المقارنة عبر الزمن وبين المؤسسات (Abdelraheem, Bellari, & Al-Farouq, 2024). وتُعد جودة المعلومات المالية أحد العناصر الأساسية للحوكمة المالية الرشيدة، فهي تمثل معياراً للحكم على النزاهة والموضوعية داخل المؤسسة. كلما ارتفعت جودة التقارير المالية، زادت ثقة المستثمرين والجهات الرقابية في المؤسسة، مما يعزز سمعتها وقيمتها السوقية (Fattouh, 2023).

خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

-الملاءمة

تعني الملاءمة أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة وذات علاقة مباشرة بعملية اتخاذ القرار، أي أنها تساعد المستخدمين في تقييم الأحداث الماضية والحالية والتنبؤ بالنتائج المستقبلية. وتُعد المعلومات ملائمة عندما تؤثر فعلياً في القرارات الاقتصادية لأصحاب المصلحة، مثل قرارات الاستثمار والتمويل (Kieso, 2022).

-الموثوقية

تشير الموثوقية إلى مدى اعتماد المستخدمين على المعلومات المحاسبية دون وجود تحيز أو تلاعب أو أخطاء تؤثر على مضمونها. وتتحقق الموثوقية من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية المعتمدة، وجود نظام رقابة داخلية فعال، واتباع أساليب تحقق وتدقيق دقيقة (Horngren, 2018).

-القابلية للمقارنة

تتعلق القابلية للمقارنة بقدرة مستخدمي القوائم المالية على إجراء مقارنة بين أداء المؤسسة عبر فترات زمنية مختلفة، أو بينها وبين مؤسسات مشابهة. ولا تتحقق هذه الخاصية إلا من خلال استخدام منهج محاسبي ثابت وسياسات إفصاح واضحة ومتناسقة عبر الوقت (Ball & Shivakuma, 2005).

-القابلية للفهم

تعني القابلية للفهم أن يتم عرض المعلومات المالية بطريقة واضحة ومنظمة وبعيدة عن التعقيد، بحيث يستطيع المستخدم العادي ذو المعرفة المحاسبية الأساسية استيعابها وفهم مضمونها. ويُعد الأسلوب المبسط والمنطقي في العرض من العوامل التي تزيد من جودة التقارير المالية (Drury, 2020).

العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية.**-تطبيق المعايير الدولية**

يسهم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في توحيد أساليب القياس والإفصاح، مما يعزز الشفافية والتناسق في القوائم المالية. ويسهل هذا التطبيق مقارنة بيانات المصارف الليبية بمثيلاتها على مستوى عالمي، ويزيد من ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي (Kieso, 2022).

-كفاءة النظام المحاسبي

تُعد كفاءة النظام المحاسبي الداخلي من العوامل الأساسية التي تحدد مدى جودة القوائم المالية، حيث يساهم النظام المحاسبي القوي والمنظم في تسجيل العمليات المالية بشكل دقيق، وإعداد التقارير المالية دون تأخير، إضافة إلى تسهيل عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية والخارجية (Alsoul, 2026).

-استخدام التقنية في إعداد القوائم

يسهم استخدام الأنظمة الإلكترونية المحاسبية والرقمنة في تسريع عملية إعداد التقارير المالية وتحسين دقتها من خلال تقليل الأخطاء اليدوية وزيادة القدرة على تحليل البيانات المالية بشكل لحظي. كما يتيح ذلك إدارة أفضل للأرشفة والحفظ وضمان الوصول إلى البيانات عند الحاجة (Bodnar & Hopwood, 2018).

العلاقة بين التحول الرقمي وجودة القوائم المالية

وَقَرَّ التحسن في البيئة التقنية والمالية للمصارف الليبية مصادر بيانات تشغيلية أكثر اكتمالاً ودقة، سواء على مستوى تتبع إيرادات الرسوم الناتجة عن خدمات نقاط البيع والتحويلات الإلكترونية، أو على مستوى أرصدة الحسابات في المنصات الرقمية، فضلاً عن الأصول والخصوم المرتبطة بأدوات الدفع الحديثة. وبذلك، أصبحت المعاملات الإلكترونية تشكل رافداً مهماً في تعزيز جودة القياس والإفصاح في القوائم المالية، من خلال توفير سجل رقمي موثوق، يساهم في تحسين عمليات المراجعة الداخلية وإعداد التقارير المالية وفق معايير أعلى من الشفافية والحوكمة.

أما من ناحية المنافع المباشرة على القوائم المالية، فيمكن ذكر بعضها بوضوح: تحسين الاتساق والتكامل بين السجلات ما يقلل التسيويات اللاحقة، تسريع إعداد التقارير المالية الدورية وإمكانية إنتاج تقارير مرحلية أكثر موثوقية، وتحسين قياس خسائر الائتمان المتوقعة عبر نماذج بيانات متقدمة تدعم تطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الحديثة المتعلقة بالاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة. كما تسهل الرقمنة توثيق السياسات المحاسبية وتتبع التعديلات، مما يزيد من قابلية إعادة إنتاج الأرقام والتحقق منها من قبل الجهات الرقابية أو المستفيدين الخارجيين (Li & Xie, 2025).

من خلال ما سبق يمكن القول إن التحول الرقمي يمثل فرصة حقيقية للمصارف التجارية الليبية لرفع جودة قوائمها المالية وزيادة شفافية مؤسساتها، شرط تبيّنه ضمن استراتيجية متكاملة تضم تحديث البنية القانونية والتقنية، تطوير الموارد البشرية، وتعزيز التعاون مع السلطات الرقابية مثل المصرف المركزي (مفتاح وأحمد، 2024).

دور التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية.

يؤدي التحول الرقمي دوراً جوهرياً في رفع جودة التقارير المالية داخل المصارف، ذلك من خلال الاعتماد على نظم معلومات محاسبية إلكترونية قادرة على تسجيل ومعالجة البيانات بشكل آلي ودقيق. حيث تساهم الأنظمة الرقمية في تقليل الأخطاء البشرية الناتجة عن الإدخال اليدوي، وتعمل على رفع مستوى الدقة والاعتمادية للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية. كما تسمح الأنظمة الرقمية بتحديث البيانات لحظياً، وهو ما يؤدي إلى تسريع عملية إعداد التقارير المالية، وتقديم معلومات حديثة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، مما يعزز خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية. إضافة إلى ذلك، تتيح التكنولوجيا إمكانية تتبع المعاملات من بدايتها حتى تسجيلها في الدفاتر مما يعزز الشفافية ويحد من احتمالات الفساد المالي (Drury, 2020).

أما فيما يتعلق بتحسين القابلية للمقارنة، فإن الأنظمة الإلكترونية الموحدة تسمح بتطبيق سياسات محاسبية متسقة عبر السنوات، مما يسهل المقارنة بين الفترات ويزيد من دقة التحليل المالي. وبذلك، يمكن القول إن التحول الرقمي يمثل عنصراً أساسياً في دعم جودة القوائم المالية من حيث الدقة والسرعة والشفافية (Kieso, 2022).

دراسات نظرية تفسر العلاقة.

نظرية النظم المعلوماتية المحاسبية

تتطلب نظرية النظم المعلوماتية المحاسبية من أن جودة التقارير المالية تتأثر بشكل مباشر بفعالية النظام المحاسبي المستخدم في معالجة البيانات. فالنظام المحاسبي لا يقتصر على تسجيل العمليات فقط، بل يمتد إلى جمع المعلومات، معالجتها، تخزينها، ثم تقديمها للمستخدمين بطريقة مفهومة وذات قيمة. وكلما كان النظام يعتمد على أدوات تكنولوجية حديثة، ارتفعت جودة المعلومات الناتجة عنه (Bodnar & Hopwood, 2018).

وبناءً على ذلك، فإن التحول الرقمي يعزز كفاءة وفعالية النظام المعلوماتي المحاسبي من خلال دعم التكامل بين البيانات وتقليل الوقت اللازم لمعالجتها، مما يؤدي إلى تقارير مالية أكثر جودة (Ahmed & Alhaaj, 2026).

نظرية الكفاءة المعلوماتية

تشير نظرية الكفاءة المعلوماتية إلى أن المؤسسة التي تتمتع بقدرة أعلى على جمع ومعالجة ونشر المعلومات تكون أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة وتحقيق أداء مالي متميز. فالمعلومات عالية الجودة تزيد من قدرة الإدارة على التنبؤ بالمخاطر والفرص، وتساعد على تحسين التخطيط المالي والاستثماري (Scott, 2015). وبالتالي، فإن التحول الرقمي يُعد وسيلة لرفع الكفاءة المعلوماتية عبر تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، مما ينعكس إيجاباً على جودة القوائم المالية.

(Ahmed & Ashneen, 2026)

تجارب سابقة في مصارف أو قطاعات أخرى.

شهدت العديد من المصارف الدولية تجارب ناجحة في تطبيق التحول الرقمي، حيث أظهرت دراسات أجريت في القطاع المصرفي التركي أن استخدام الأنظمة الإلكترونية أدى إلى تقليل وقت إعداد التقارير المالية بنسبة 45%، وتحسن دقة البيانات المعروضة في التقارير (Yilmaz, 2019)، كما أظهرت دراسات في مصارف ماليزيا أن دمج الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق الداخلي ساعد على كشف الأخطاء والمخاطر بشكل أسرع وأكثر دقة مقارنة بالطرق التقليدية (Rahman, 2020). وفي القطاع المصرفي الإماراتي، أسهم التحول الرقمي في رفع مستوى الشفافية والثقة بين المصارف والعملاء، حيث أصبحت الخدمات المصرفية المقدمة عبر التطبيقات الذكية مرتبطة مباشرة بالأنظمة المحاسبية، مما سمح بتقارير مالية لحظية وموثوقة (Al-Ketbi, 2021). هذه التجارب تؤكد أن التحول الرقمي ليس خياراً تكميلياً، بل ضرورة استراتيجية لتحسين جودة القوائم المالية ودعم التنافسية في الأسواق المالية الحديثة (Al-Ziyadi, 2025).

الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء المنهجية العلمية التي استندت إليها الدراسة في استقصاء أثر التحول الرقمي على تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المصرفية الليبية. يستهل الفصل بتحديد المنهج المتبع ونطاق الدراسة ومجتمعها، مع توضيح أسس اختيار العينة وتوصيف خصائصها الديموغرافية. كما يستعرض الفصل الأدوات البحثية المستخدمة لجمع البيانات الميدانية، موضحاً طرق التحقق من صدقها وثباتها، وصولاً إلى خطوات التطبيق الفعلي والأساليب الإحصائية المعتمدة لمعالجة البيانات واستخلاص النتائج.

مجتمع الدراسة:

يقصد بالمجتمع المجموعة الكلية من الناس أو الأحداث، أو الأشياء التي يسعى الباحثون إلى أن يعمم عليها نتائج الدراسة ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة (النجار، النجار، و الزعبي، 2020)، في هذه الدراسة، يمثل مجتمع الدراسة المصارف التجارية الواقعة ببلديتي القره بوللي وقصر الاخيار (مصرف الوحدة – مصرف الجمهورية – مصرف شمال أفريقيا).

عينة الدراسة:

تم اختيار العينة وفقاً لقواعد منهجية صارمة تضمن تمثيلها للمجتمع الأصلي الذي أخذت منه، بحيث تحمل العينة نفس الخصائص الأساسية للمجتمع قيد البحث. هذا الإجراء ضروري لضمان الحصول على نتائج تتميز بالموضوعية والقابلية للتعميم على مجتمع الدراسة كاملاً.

وقد تم تنفيذ عملية جمع البيانات على النحو التالي:

• العدد الموزع: تم توزيع (45) استبانة على أفراد العينة.

• العدد المسترجع: تم استرجاع (40) استبانة.

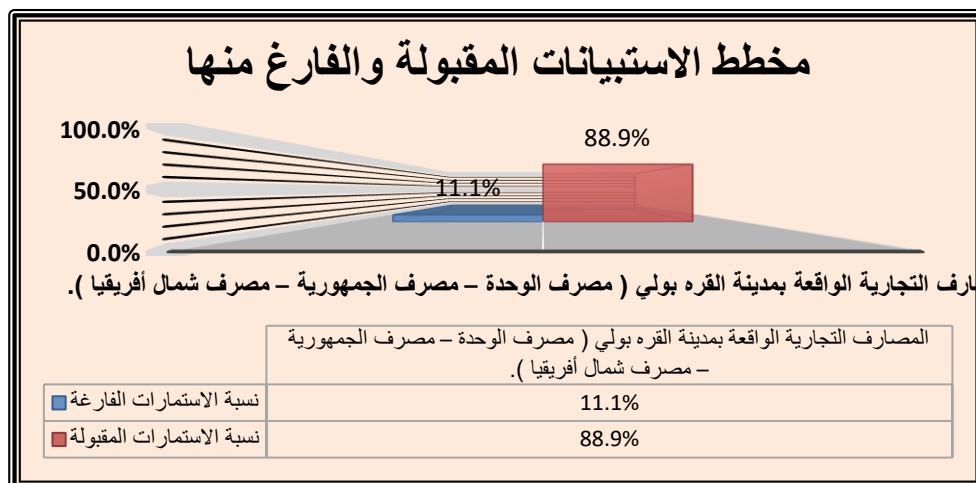
• بلغت نسبة الاسترجاع 88.9%، وهي نسبة مرتفعة وممتازة تؤكد جدية استجابة الأفراد وبعد المراجعة والتدقيق، تبين أن جميع الاستبانات المسترجعة (40) كانت صالحة للمعالجة الإحصائية، مما يعني عدم وجود استبانات مستبعدة. يوضح الجدول رقم (1) التالي توزيع أفراد عينة الدراسة النهائية وفقاً لقطاعات العملاء (أو الفئات الديموغرافية الأخرى التي تم ذكرها في الدراسة):

جدول رقم (1) الاستبانات المقبولة والفارغ منها لحجم العينة المدروسة

ت	البيان	الاستبانات الموزعة	الاستبانات الفارغة	الاستبانات المقبولة	نسبة الاستبانات الفارغة	نسبة الاستبانات المقبولة
1	المصارف التجارية الواقعة بمدينة القره بولي وقصر الاخير (مصرف الوحدة - مصرف الجمهورية - مصرف شمال أفريقيا).	45	05	40	11.1%	88.9%
	أجمالي الاستبانات لعينة الدراسة	45	05	40	11.1%	88.9%

من الجدول رقم (1) يتضح ان نسبة الاستثمارات المسترجعة الكلية 88.9% من جميع الاستثمارات الموزعة وهي نسبة عالية حسب جدول مورغان الذي يشير الى ان النسبة المعنوية 11.1%.

الشكل رقم (1) تفاصيل الاستبانات المقبولة والفارغ منها لحجم العينة المدروسة:



أداة جمع البيانات:

إن الأداة المستخدمة في جمع المعلومات المراد الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة هي الاستبيان حول موضوع الدراسة حيث تكونت الاستبيان من فقرة، موزعة على المعلومات الشخصية ومحورين موضحة كما يلي:

(أ) **المعلومات العامة:** وتكونت من 6 فقرات هي (الجنس - العمر - المؤهل العلمي - التخصص - المستوي الوظيفي - سنوات الخبرة).

(ب) **محاور الدراسة** وقد تكون من محور واحد وهو "أثر التحول الرقمي على تحسين جودة القوائم المالية.

ثبات وصدق الأداة.

يعتبر الصدق والثبات أداة الدراسة من أهم الموضوعات التي تهتم الباحثون من حيث تأثيرها البالغ في أهمية نتائج الدراسة وقدرته على تعميم النتائج، وترتبط الصدق والثبات بالأدوات المستخدمة في الدراسة ومدى قدرتها على قياس المراد قياسه ومدى دقة القراءات المأخوذة من الأدوات.

اختبار الثبات:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات أخرى (العساف، 2014) وقد قام الباحثون بأجراء خطوات الثبات على العينة بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرو نباخ.

اختبار الثبات بطريقة التجزئة النصفية (معامل سبيرمان براون):

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الاسئلة الزوجية الرتبة لكل محور وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح حسب المعادلة وقد بين الجدول رقم (2) أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبانة، حيث يشير (Saunders, Lewis, & Thornhill, 2009:135) إلى أن الثبات المقبول ينبغي ألا يقل عن 0.60%، مما يطمئن الباحثون على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

الجدول رقم (2) تفاصيل يبين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) للمحاور

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط قبل التصحيح	معامل سبيرمان براون	النتيجة
1	أثر التحول الرقمي على تحسين جودة القوائم المالية.	10	0.824	0.903	ثبات مرتفع جداً
	الاستبيان ككل	10	0.824	0.903	

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (2) أن معامل الارتباط قبل التصحيح قد بلغ (0.824)، وعند استخدام معادلة سبيرمان-براون (Spearman-Brown) لتصحيح أثر التجزئة النصفية، ارتفع معامل الثبات ليصل إلى (0.903) وهي قيمة مرتفعة وممتازة، حيث تتجاوز الحد الأدنى المقبول في البحوث التربوية والاجتماعية (0.700)، مما يشير إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الاستقرار والاتساق الداخلي، ويؤكد صلاحيتها للتطبيق الميداني".

2.1.4.1.3. اختبار الثبات بطريقة ألفا كرو نباخ Alpha Cronbach's:

يشير الثبات Reliability إلى مدى الموثوقية في المقياس لتحقيق نفس النتائج عند إعادة استخدامه مرة أخرى، بعد فترة من الزمن، لنفس الاستقصاء منهم وفي نفس ظروف الاختبار الأول؛ ويمكن تقييم ذلك بعدة طرق ومن أهمها حساب معامل ألفا كرو نباخ، حيث تتراوح قيم ألفا كرو نباخ من صفر (عناصر غير ثابتة) إلى واحد صحيح (ثبات تام)، ويكون معامل الثبات مقبولاً إذا كان أكبر من (0.60) وضعيفاً إذا كان أقل من ذلك وعن طريق استخدام حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في الاستبانة عن طريق استخدام معامل (ألفا كرو نباخ). فكلما كان هذا البعد عالياً دل ذلك على ثبات وموثوقية نتائجه، وبالتالي كان المقياس مقبولاً ويمكن الاعتماد عليه.

الجدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات (معامل ألفا كرو نباخ) لمحاور الاستبيان

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات (قيمة معامل ألفا كرو نباخ)	النتيجة
1	أثر التحول الرقمي على تحسين جودة القوائم المالية.	10	0.876	ثبات مرتفع جداً
	الاستبيان ككل	10	0.876	ثبات مرتفع جداً

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول (3.1.3) أن قيمة معامل الثبات لمعامل ألفا كرو نباخ Cronbach -Alpha للمحاور هي (0.876) وهي معاملات عالية وتتمتع بدرجة جيدة من الثبات، كذلك قيمة معامل الثبات لمعامل ألفا كرو نباخ Cronbach -Alpha للاتساق الداخلي لأداة الدراسة بلغ (0.876) وهو معامل عالي، وبذلك يعتبر هذا المقياس صادقاً لما وضع للمقياس، وكما يتمتع بدرجة عالية وممتازة من الثبات مقارنة بالمستوى المقبول (0.60) وهو الحد الأدنى المقبول لثبات أي مقياس في العلوم

الإدارية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني مما يجعل استمارة الاستبيان مقبولة كأداة لجمع البيانات اللازمة للبحث.

اختبار الصدق:

اختبار صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 2014) كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد قام الباحثون بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

صدق فقرات الاستبانة:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين وهما:

الصدق الظاهري للأداة الدراسية:

للتحقق من صدق الأداة اعتمد الباحثون صدق المحتوى إذ قام بعرض الأداة على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال المحاسبة كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي وذلك بغرض معرفة ما تقيسه الفقرات من الأداء المطلوب ومدى صلة فقرات المقياس بالمتغير المراد قياسه، وللحكم على الفقرات وصياغتها ودرجة وضوحها، ومناسبتها للمجالات وقد أخذ الباحثون بملاحظات المحكمين فحذف بعض العبارات وأضاف عبارات أخرى حسب توجيهاتهم.

صدق الاتساق الداخلي والبنائي:

يشير الصدق **Validity** في هذا الدراسة تم إجراء اختبار الصدق الداخلي وهو الذي يقيس الاتساق الداخلي لعبارات البعد الواحد مع بعضها البعض، ويُعرف ذلك من خلال الجذر التربيعي لقيمة معامل ألفا كرونباخ. وكذلك تم إجراء اختبار الصدق البنائي والذي يهتم بصلاحيته بناء المقياس بمعرفة درجة ترابط محاوره بالدرجة الكلية للمقياس، ويُعرف ذلك من خلال معامل ارتباط بيرسون، والذي ينبغي ألا يقل عن (0.35) وفقاً لـ (Netemeyer, Bearden, & Sharma, 2003) وفيما يلي نتائج ذلك:

جدول رقم (4) نتائج اختبارات الصدق لمحاور الاستبيان

م	المحاور	معامل الصدق البنائي (الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان)	معامل الصدق الداخلي (الاتساق الداخلي الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ)	مستوى الدلالة	نوع الاختبار
1	أثر التحول الرقمي على تحسين جودة القوائم المالية.	0.892	0.936	0.000	دال إحصائياً
	الاستبيان ككل	0.892	0.936		دال إحصائياً

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات SPSS

من الجدول (4) "يتضح من الجدول أعلاه أن جميع المعاملات المحسوبة كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، حيث بلغت قيمة معامل الصدق الداخلي (الجذر التربيعي لألفا كرونباخ) لمحور الدراسة (0.936)، مما يؤكد تمتع أداة الدراسة بصدق داخلي وبنائي مرتفع جداً. وهذا يعني أن فقرات الاستبيان تقيس فعلياً المتغيرات المراد قياسها (التحول الرقمي وجودة القوائم المالية) في المصارف التجارية الليبية، مما يمنح الباحثون الثقة في تعميم النتائج".

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test:

تم استخدام اختبار كولمغروف- سمرنوف One – sample K-s Test لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن أغلب الاختبارات المعملية يشترط فيها أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً (Pallant, 2007:40).

كما أن الجدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار كولمغروف – سمرنوف حيث يبين أن القيمة الإحصائية وقيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات أكبر من 0.05 (sig. > 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

جدول رقم (5) تفاصيل اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample K-S Test):

م	المحاور	القيمة الاحصائية	درجة الحرية	الدالة المعنوية
1	أثر التحول الرقمي على تحسين جودة القوائم المالية.	0.132	39	0.052
	الاستبيان ككل	0.132	39	0.052

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات SPSS

* This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

يتضح من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية للاستبيان ككل كانت 0.052 عند مستوى دلالة إحصائية أكبر من مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يعني أن فقرات ومحاور الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية عليها.

إجراءات الدراسة:

- 1- إعداد استبانة أولية، من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات بالرجوع إلى الدراسات السابقة ومقاييس بعض الباحثون التي سبق تحكيمها من عدد من المحكمين.
- 2- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، وذلك من أجل اختيار مدى وملاءمتها لجمع البيانات وتعديل وحذف ما يلزم، وبناء عليه تم إجراء بعض التعديلات على الاستبانة.
- 3- توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، لجمع البيانات اللازمة للبحث مع جمع الاستبانات الموزعة
- 4- تفرغ الاستبانات وإدخال بياناتها عبر برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وتحليلها عبر الاختبارات الإحصائية في البرنامج للوصول إلى نتائج هذه الدراسة.

المعالجات الإحصائية:

قام الباحثون باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية في عملية التحليل الإحصائي من خلال برنامج (spss) وهي: التكرارات والنسب المئوية. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية. اختبار ألفا كرو نباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة. اختبار معامل الارتباط (بيرسون) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات ودرجتها وقوتها. اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

تحليل النتائج:

يتناول هذا الجزء من الدراسة تحليل ووصف عينة الدراسة، وعرض استجابة المبحوثين لفقرات الاستبانة لكل متغير، واختبار الفرضيات لقبولها أو رفضها، وذلك عبر برنامج التحليل الإحصائي.

خصائص عينة الدراسة:

خصائص عينة الدراسة وفقاً للجنس

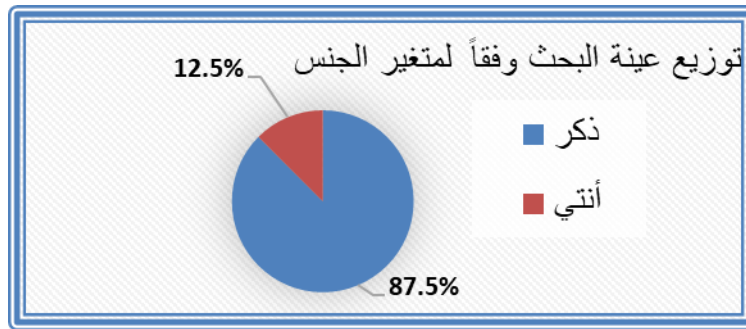
الجدول رقم (6) خصائص عينة الدراسة وفقاً للجنس

الترتيب حسب التوافر	النسبة	التكرار	الجنس
1	87.5%	35	ذكر
2	12.5%	05	أنثى
-	100%	40	الإجمالي

من إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (6) "يظهر من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم من الذكور، حيث بلغ تكرارهم (35) مفردة بنسبة مئوية قدرها (87.5%) ، بينما بلغ عدد الإناث (5) مفردات فقط بنسبة (12.5%) . ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى طبيعة بيئة العمل في القطاع المصرفي الليبي، أو ربما لزيادة تمثيل العنصر الرجالي في الوظائف الإدارية والتقنية المعنية بالتحول الرقمي وإعداد القوائم المالية داخل المصارف محل الدراسة، وهو ما يتوافق مع هيكلية القوى العاملة في هذا القطاع".

شكل رقم (2) توزيع عينة الدراسة وفقاً للجنس



خصائص عينة الدراسة وفقاً للعمر:

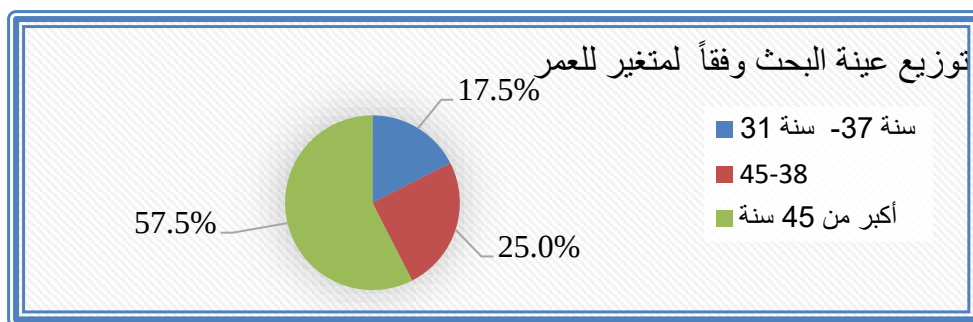
الجدول رقم (7) خصائص عينة الدراسة وفقاً للعمر

الترتيب حسب التوافر	النسبة	التكرار	للعمر
3	17.5%	07	31 سنة - 37 سنة
2	25%	10	45-38
1	57.5%	23	أكبر من 45 سنة
-	100%	40	الإجمالي

من إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (7) تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن الفئة العمرية أكبر من 45 سنة هي الأكثر تمثيلاً في عينة الدراسة، حيث بلغت (23) مفرداً بنسبة (57.5%) ، تليها الفئة العمرية (38-45 سنة بنسبة (25%) ، في حين جاءت الفئة العمرية الشابة (31-37 سنة) في المرتبة الأخيرة بنسبة (17.5%) ويستنتج الباحثون من هذه النتائج أن متخذي القرار والموظفين المعنيين بجودة القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية هم غالباً من ذوي الفئات العمرية المتقدمة، مما يعني تمتعهم بخبرة مهنية طويلة ومواكبتهم لمراحل التحول من النظم التقليدية إلى النظم الرقمية، وهو ما يعزز من مصداقية استجاباتهم حول أثر هذا التحول على جودة التقارير المالية".

شكل رقم (3) توزيع عينة الدراسة وفقاً للعمر



الجدول رقم (8) خصائص عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

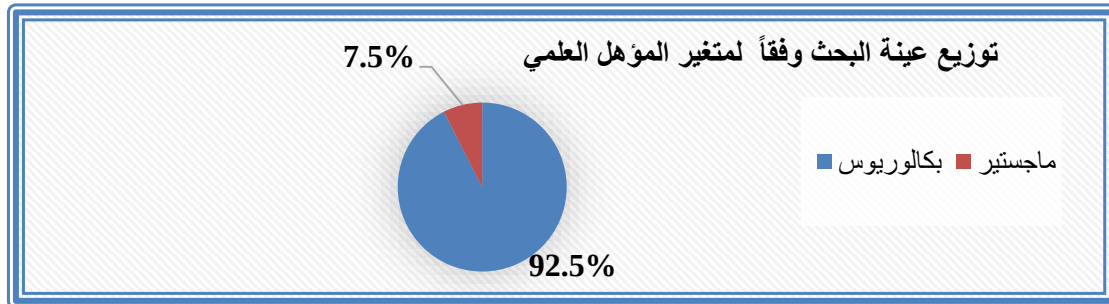
الترتيب حسب التوافر	النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
1	92.5%	37	بكالوريوس
2	7.5%	03	دراسات عليا
-	100%	40	الإجمالي

من إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (8) "يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن حملة مؤهل (البكالوريوس) يشكلون القوة الضاربة في عينة الدراسة، حيث بلغ عددهم (37) مفرداً بنسبة بلغت (92.5%)، بينما مثل حملة مؤهل (الماجستير) نسبة (7.5%) بتكرار قدره (3) مفردات فقط.

ويشير هذا التوزيع إلى أن الكادر الوظيفي في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة يعتمد بشكل أساسي على خريجي الجامعات من حملة الدرجة الجامعية الأولى، وهو مؤشر جيد يعكس امتلاك أفراد العينة للخلفية العلمية والأكاديمية اللازمة لاستيعاب متطلبات التحول الرقمي والتعامل مع المعايير المحاسبية والتقنية المعقدة اللازمة لضمان جودة القوائم المالية."

شكل رقم (4) توزيع عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي



خصائص عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي:

الجدول رقم (9) خصائص عينة المسمى الوظيفي

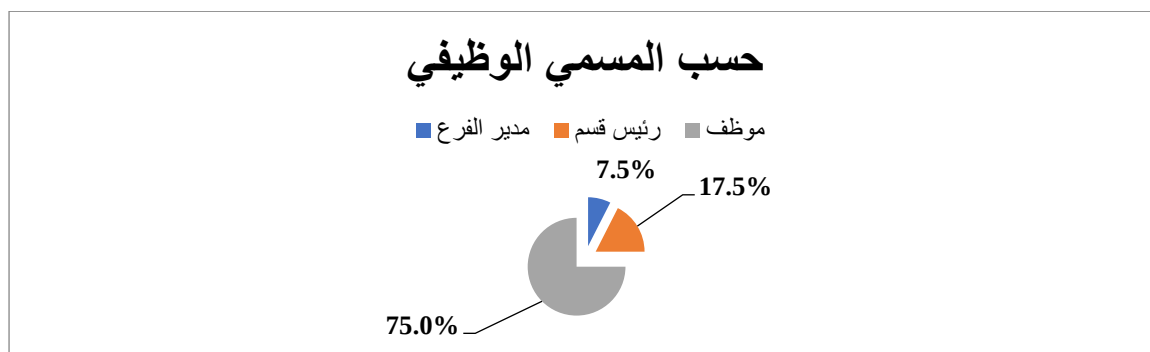
المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
مدير الفرع	03	7.5%	3
رئيس قسم	07	17.5%	2
موظف	30	75%	1
الإجمالي	40	100%	-

من إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (9) "تُظهر نتائج الجدول أعلاه تنوعاً في المستويات الوظيفية للمشاركين في الدراسة، حيث جاءت فئة (الموظفين) (في المرتبة الأولى بنسبة (75%) وتكرار قدره (30)، تليها فئة (رؤساء الأقسام) بنسبة (17.5%)، ثم فئة (مديري الفروع) بنسبة (7.5%).

وهذا التنوع المنهجي في العينة يثري نتائج الدراسة؛ حيث يجمع بين الرؤية التنفيذية للموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع المنظومات الرقمية والقوائم المالية، وبين الرؤية الإشرافية والرقابية لرؤساء الأقسام ومديري الفروع. مما يعطي صورة شاملة وموضوعية حول مدى مساهمة التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف محل الدراسة."

شكل رقم (5) توزيع عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي.



خصائص عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة

الجدول رقم (10) خصائص عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة.

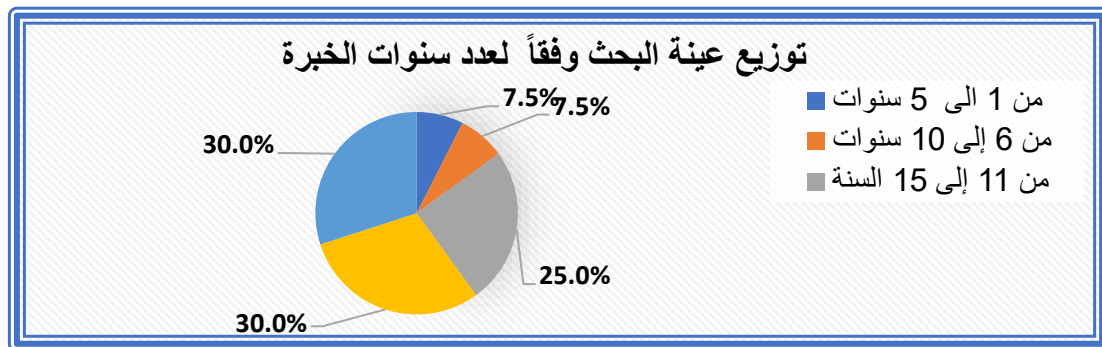
سنوات الخبرة	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
من 1 إلى 5 سنوات	03	7.5%	5
من 6 إلى 10 سنوات	03	7.5%	4
من 11 إلى 15 سنة	10	25%	3
من 15 إلى 20 سنة	12	30%	2
أكثر من 20 سنة	12	30%	1
الإجمالي	40	100%	-

من إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (10) "تُظهر نتائج الجدول أعلاه أن عينة الدراسة تتمتع بخبرات عملية طويلة ومركزة؛ حيث بلغت نسبة الذين تتجاوز خبرتهم 15 عاماً (ما مجموعه 60%) من إجمالي العينة (بواقع 30% لفئة أكثر من 20 سنة، و30% لفئة من 16-20 سنة). تلتها الفئة من (11-15 سنة) بنسبة (25%) ، بينما مثلت الخبرات الناشئة (أقل من 10 سنوات) النسبة الأقل.

ويستنتج الباحثون من هذه النتائج أن أفراد العينة عاصروا فترات زمنية كافية في العمل المصرفي تسمح لهم بإدراك الفروقات الجوهرية التي أحدثتها التحول الرقمي في جودة وصدق القوائم المالية مقارنة بالأنظمة التقليدية السابقة. هذا العمق في الخبرة يعزز من موثوقية البيانات المجمعة، حيث تعكس الإجابات واقعاً عملياً ناتجاً عن ممارسة مهنية طويلة في المصارف التجارية الليبية".

"شكل رقم (6) توزيع عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة"



الجدول رقم (11) خصائص عينة الدراسة وفقاً لتخصص.

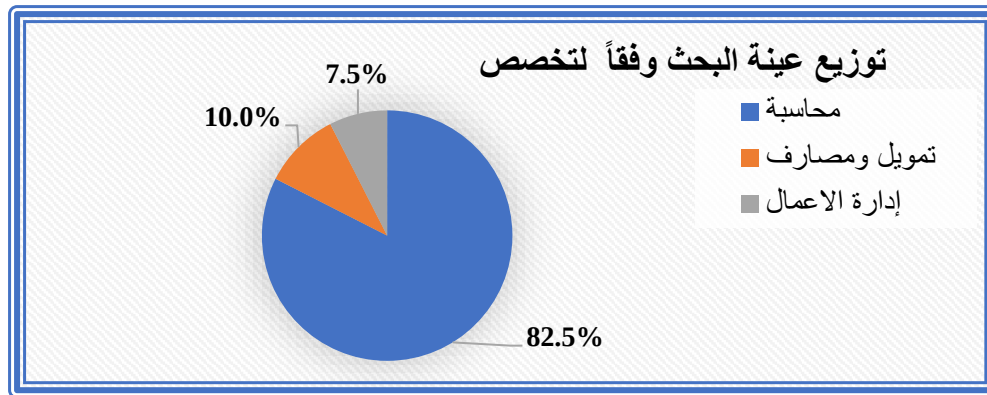
التخصص	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
محاسبة	33	82.5%	1
تمويل ومصارف	04	10%	2
إدارة الأعمال	03	7.5%	3
الإجمالي	40	100%	-

من إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (11) أن تخصص (المحاسبة) هو التخصص السائد بين أفراد العينة، بنسبة بلغت (82.5%)، يليه تخصص (التمويل والمصارف) بنسبة (10%)، ثم تخصص (إدارة الأعمال) بنسبة (7.5%). ويرى الباحثون أن طغيان تخصص المحاسبة على العينة يعد مؤشراً إيجابياً قوياً يدعم دقة نتائج الدراسة؛ حيث إن المتخصصين في المحاسبة هم الأكثر قدرة وفهماً لمعايير جودة القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. كما

أن تداخل هذا التخصص مع تقنيات التحول الرقمي في المصارف يضمن أن الإجابات المتحصل عليها مبنية على خلفية علمية دقيقة تدرك تماماً أثر التقنية على العمليات المحاسبية والتقرير المالي".

شكل رقم (7) توزيع عينة الدراسة وفقاً للتخصص



التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة:

تم تحليل إجابات عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة (الاستبيان) بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لتحديد درجة الموافقة، وقد اعتمدت أداة الدراسة مقياس ليكرث الخماسي، حيث كانت الدرجة 5 تعني موافق بشدة، والدرجة 1 تعني غير موافق بشدة، وقد تم احتساب المدى المتوسط للحكم على درجة الموافقة كما هو موضح بالجدول

(12) التالي: (Pimentel, 2010 : 110)

الجدول رقم (12) مقياس درجة الموافقة وفق مقياس ليكرث الخماسي للمتوسطات الحسابية:

القياس	الدرجة	المتوسط المرجح	درجة الموافقة
لا أوافق بشدة	1	من 1.00 إلى 1.80	منخفضة جداً
لا أوافق	2	أكثر من 1.80 إلى 2.60	منخفضة
محايد	3	أكثر من 2.60 إلى 3.40	متوسطة
أوافق	4	أكثر من 3.40 إلى 4.20	مرتفعة
أوافق بشدة	5	أكثر من 4.20 إلى 5.00	مرتفعة جداً

من إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

حيث تم ذلك وفقاً للعمليات الحسابية الآتية:

- 1- تم احتساب المدى في مقياس ليكرث الخماسي المدى $5 - 1 = 4$
 - 2- ثم قسمة المدى (4) على أكبر قيمة وهي (5) حسب الآتي: $0.80 = 5 \div 4$
 - 3- تم إضافة هذه القيمة (0.80) إلى أقل قيمة وهي (1)، وهكذا حسب ما هو موضح في الجدول أعلاه رقم (12).
- والجدول التالي يبين تقدير مستويات التوافر لمتغيرات الدراسة وفقاً للأوزان النسبية
- جدول رقم (13) تقدير مستويات التوافر لمتغيرات الدراسة وفقاً للأوزان النسبية.

معدل الوزن النسبي	100-90	89.9-80	79.9-70	69.9-50	أقل من 50
التقدير	ممتاز جداً	جيد جداً	جيد	مقبول	ضعيف

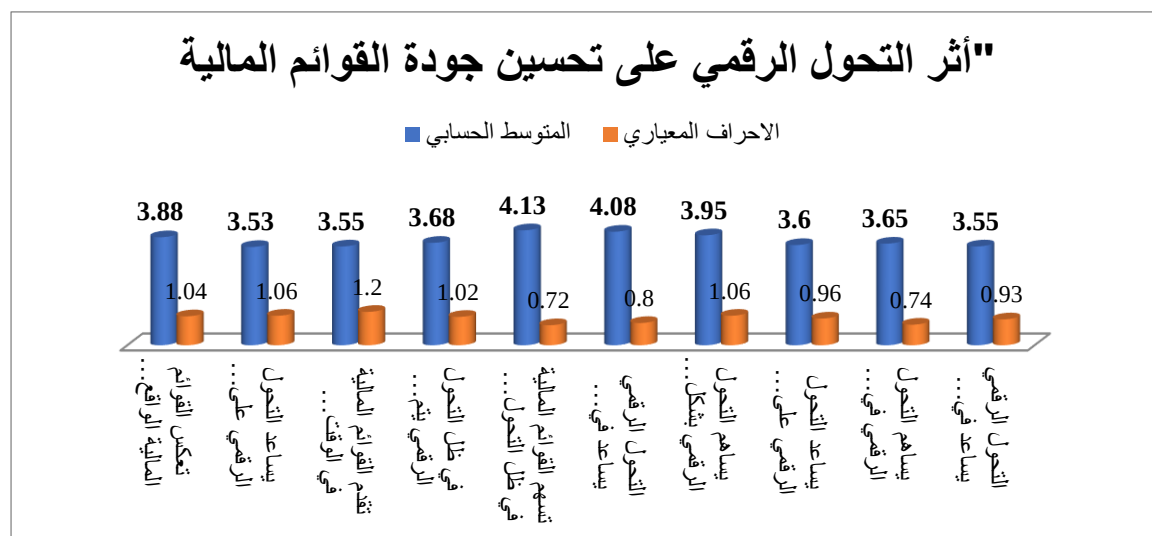
المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات SPSS

وفيما يلي التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة لمحاور متغيرات الدراسة كلاً على حدة:

المحور الرئيسي: تحليل إجابات عينة الدراسة حول البيانات حول "أثر التحول الرقمي على تحسين جودة القوائم المالية والجدول (14) يوضح تحليل البيانات حول إجابات عينة الدراسة.

"أثر التحول الرقمي على تحسين جودة القوائم المالية"						
ت	الفقرة	المتوسط	الانحراف	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	تعكس القوائم المالية الواقع المالي للمصارف في ظل التحول الرقمي.	3.88	1.04	77.5%	مرتفع	4
2	يساعد التحول الرقمي على توفير معلومات مالية واضحة وسهلة الفهم للمستخدمين.	3.53	1.06	70.5%	عالي	10
3	تقدم القوائم المالية في الوقت المناسب لاتخاذ القرار في ظل التحول الرقمي.	3.55	1.20	71.0%	عالي	9
4	في ظل التحول الرقمي يتم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المالية الدولية والمحلية.	3.68	1.02	73.5%	عالي	5
5	تسهل القوائم المالية في ظل التحول الرقمي في تعزيز القدرة على التنبؤ بالأداء المستقبلي.	4.13	0.72	82.5%	مرتفع	1
6	التحول الرقمي يساعد في تحسين الإفصاح في القوائم المالية	4.08	0.80	81.5%	مرتفع	2
7	يساهم التحول الرقمي بشكل فعال في تحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات المالية المختلفة.	3.95	1.06	79.0%	مرتفع	3
8	يساعد التحول الرقمي على تسريع عملية إعداد القوائم المالية وتحسين كفاءتها من حيث الوقت والجهد.	3.60	0.96	72.0%	عالي	7
9	يساهم التحول الرقمي في تعزيز مستوى امان المعلومات والبيانات المالية وحمايتها من المخاطر.	3.65	0.74	73.0%	عالي	6
10	التحول الرقمي يساعد في تحسين التقارير والقوائم الاحصائية المساعدة للقوائم المالية الرئيسية.	3.55	0.93	71.0%	عالي	8
المتوسط والانحراف والوزن النسبي العام		3.75	0.290	75%	مرتفع	

المصدر: من اعداد الباحثون اعتماد على مخرجات SPSS



شكل رقم (8) توزيع عينة الدراسة وفقاً "أثر التحول الرقمي على تحسين جودة القوائم المالية"

نلاحظ من الجدول رقم (14) والشكل رقم (8) الآتي:

المناقشة التحليلية لنتائج المحور الرئيسي:

تشير القراءة الإحصائية الكلية لنتائج المحور إلى وجود استجابة إيجابية قوية من قبل عينة الدراسة نحو الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في الارتقاء بجودة القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية، حيث بلغ المتوسط العام (3.75) بوزن نسبي (75%) ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال الأبعاد التالية:

1. تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات (القيمة التنبؤية والإفصاح): احتلت الفقرة الخامسة المرتبة الأولى بمتوسط (4.13)، مما يثبت أن التحول الرقمي في المصارف الليبية قد تجاوز مجرد الأتمتة الإجرائية إلى تمكين الإدارة من امتلاك بيانات ذات قدرة تنبؤية عالية. هذا التحسن في "الملاءمة" يرافقه تحسن في "الإفصاح" (فقرة 6 بمرتبة ثانية)، حيث توفر النظم الرقمية آليات لعرض البيانات المالية بشكل أكثر تفصيلاً وشفافية، مما يقلل من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.
2. المصادقية والامتثال للمعايير الدولية: يعكس حصول الفقرة الرابعة على درجة موافقة مرتفعة بمتوسط (3.68) أن البيئة الرقمية في المصارف الليبية أصبحت تدعم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية (IFRS). فالتحول الرقمي يقلل من التدخل البشري والاجتهادات الشخصية، مما يرفع من مستوى "التمثيل الصادق" للعمليات المالية، ويجعل القوائم المالية أكثر تعبيراً عن الواقع المالي الفعلي للمصرف.
3. كفاءة التشغيل والتوقيت الملائم: رغم حصول الفقرات المتعلقة بـ "السرعة وتوقيت تقديم التقارير" (فقرة 3 و8) على درجات موافقة مرتفعة، إلا أنها جاءت في رتب متأخرة نسبياً مقارنة بالقيمة التنبؤية. ويحلل الباحثون ذلك بأن التحول الرقمي في المصارف الليبية نجح فعلياً في تجويد "محتوى" المعلومة المالية، لكنه لا يزال يواجه تحديات تشغيلية أو تقنية طفيفة تتعلق بـ "سرعة" استخراج هذه التقارير في الوقت المثالي تماماً، وهو ما قد يعود إلى معوقات تتعلق بالبنية التحتية للاتصالات أو تكامل الأنظمة داخل الفروع.
4. موثوقية النتائج (التجانس): يؤكد الانحراف المعياري المنخفض (0.29) على وجود وحدة في الرؤية لدى أفراد العينة بمختلف مسمياتهم الوظيفية وتخصصاتهم. هذا الاتفاق الضمني يعطي صبغة من الموضوعية لنتائج الدراسة، ويؤكد أن أثر التحول الرقمي على جودة القوائم المالية هو حقيقة ملموسة لدى الكوادر المصرفية الليبية وليست مجرد تصورات نظرية.

الخلاصة المنهجية:

تتفق هذه النتائج مع التوجهات الحديثة في الفكر المحاسبي التي ترى أن الرقمنة المصرفية هي الضامن الأساسي لتحقيق خصائص الجودة (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، والقابلية للفهم)، مما يساهم في نهاية المطاف في زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في التقارير المالية الصادرة عن القطاع المصرفي الليبي.

4.2.3. اختبار فرضيات الدراسة:

فرضيات الدراسة:

للتحول الرقمي أثر جوهري وإيجابي في تحسين جودة القوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية.

ومن هذه الفرضية الرئيسية تتفرع مجموعة من الفرضيات الفرعية، كما يلي:

- 1- الفرضية الأولى: يسهم التحول الرقمي في تعزيز دقة وموثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية.
- 2- الفرضية الثانية: يؤدي تبني التقنيات الرقمية الحديثة إلى رفع كفاءة إعداد القوائم المالية وتقليل الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية للبيانات.
- 3- الفرضية الثالثة: يوجد أثر إيجابي للتحول الرقمي في تحسين مستوى الشفافية والإفصاح المالي وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).
- 4- الفرضية الرابعة: يسهم التحول الرقمي في تطوير نظام الرقابة الداخلية وتعزيز جودة التدقيق المالي داخل المصارف التجارية الليبية.
- 5- الفرضية الخامسة: تُضعف المعوقات التقنية والتنظيمية من تأثير التحول الرقمي الإيجابي على جودة القوائم المالية في المصارف الليبية.
- 6- الفرضية السادسة: توجد اختلافات جهرية بين المصارف التجارية الليبية من حيث مستوى تطبيق التحول الرقمي وانعكاسه على جودة القوائم المالية، تبعاً لاختلاف حجم المصرف أو قدرته التقنية والبشرية.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية

نص الفرضية: "للتحول الرقمي أثر جوهري وإيجابي في تحسين جودة القوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية".

النتيجة: قبول الفرضية. التبرير الإحصائي: من خلال نتائج المحور الرئيسي، تبين أن المتوسط الحسابي العام للاستجابات بلغ (3.75)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي للأداة (3). وهذا يشير إلى وعي عينة الدراسة بالأثر الإيجابي الجوهري للرقمنة على جودة التقارير المالية، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الرئيسية.

ثانياً: اختبار الفرضيات الفرعية

الفرضية	النتيجة	التبرير العلمي والإحصائي
الفرضية الأولى: (الدقة والموثوقية)	قبول	تعززت هذه الفرضية بالفقرة (1) والفقرة (4) بمتوسطات عالية، حيث يقلل التحول الرقمي من التلاعب والخطأ البشري، مما يرفع موثوقية البيانات.
الفرضية الثانية: (الكفاءة وتقليل الأخطاء)	قبول	أثبتت النتائج (الفقرة 8) بمتوسط (3.60) أن الأتمتة أدت إلى تسريع الدورة المحاسبية وتقليل الاعتماد على المعالجة اليدوية التي كانت مصدراً للأخطاء.
الفرضية الثالثة: (الشفافية والامتثال مع IFRS)	قبول	دعمت الفقرة (6) بمتوسط (4.08) هذه الفرضية، حيث تفرض النظم الرقمية هيكلية إفصاح تتماشى مع المتطلبات الدولية، مما يزيد من شفافية المصرف.
الفرضية الرابعة: (الرقابة الداخلية والتدقيق)	قبول	أظهرت النتائج (الفقرة 9) بمتوسط (3.65) أن التحول الرقمي وفر "مسارات مراجعة" (Audit Trails) إلكترونية عززت من قوة الرقابة الداخلية وأمان البيانات.
الفرضية الخامسة: (تأثير المعوقات)	قبول جزئي	بالنظر إلى الفقرات التي حصلت على أدنى المتوسطات (مثل سهولة الفهم والوقت)، يستنتج الباحثون أن المعوقات التقنية والبشرية تحد نسبياً من الوصول إلى "الجودة المثالية".

جدول (15) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للفروق بين المصارف

المصرف	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
مصرف الوحدة (قصر الأخيار)	13	3.78	0.31			
مصرف الجمهورية (القره بوللي)	12	3.72	0.28	0.845	0.437	غير دالة
مصرف شمال أفريقيا (القره بوللي)	15	3.75	0.29			
الإجمالي	40	3.75	0.29			

التعليق الختامي على اختبار الفرضيات:

"إن قبول معظم الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية يؤكد أن التحول الرقمي في القطاع المصرفي الليبي ليس مجرد ترف تقني، بل هو ضرورة مهنية أدت بشكل ملموس إلى تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. كما أن النتائج تشير إلى أن الاستثمار في التقنيات الحديثة هو السبيل الأنجح لمعالجة القصور في جودة القوائم المالية وتعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي".

اختبار الفرضية السادسة (اختبار ANOVA)

نص الفرضية: "توجد اختلافات جوهريّة بين المصارف التجارية الليبية من حيث مستوى تطبيق التحول الرقمي وانعكاسه على جودة القوائم المالية، تبعاً لاختلاف المصرف".

التعليق والتحليل الأكاديمي:

- 1- النتائج الإحصائية: يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (0.845)، وعند مستوى دلالة (0.437) وبما أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) أكبر من (0.05)، فإن هذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف الثلاثة في إدراك أثر التحول الرقمي على جودة القوائم المالية.
- 2- تفسير النتيجة: يعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن المصارف التجارية الليبية (الوحدة، الجمهورية، شمال أفريقيا) تعمل في بيئة تشريعية وتقنية واحدة، وتخضع لتعليمات مصرف ليبيا المركزي ذاتها. كما أن المنظومات المصرفية المستخدمة وجهود التحول الرقمي في هذه الفروع والوكالات متقاربة جداً، مما أدى إلى تماثل الأثر الإيجابي على جودة القوائم المالية بغض النظر عن اسم المصرف أو موقعه.
- 3- القرار بشأن الفرضية: بناءً على ما سبق، يتم رفض الفرضية السادسة (التي كانت تفترض وجود اختلافات جوهرية) وقبول الفرضية الصفرية التي تنفي وجود تلك الاختلافات.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

خلصت الدراسة إلى قبول الفرضية الرئيسية التي مفادها وجود أثر جوهري وإيجابي للتحول الرقمي في تحسين جودة القوائم المالية؛ حيث أظهرت المؤشرات الإحصائية تأييداً قوياً من أفراد العينة لهذا الدور. وينسحب هذا القبول على معظم الفرضيات الفرعية وفق التفصيل الآتي:

أثبتت النتائج أن التحول الرقمي يساهم بشكل مباشر في تعزيز دقة وموثوقية المعلومات المالية وتقليل الأخطاء البشرية الناتجة عن المعالجة اليدوية، مما أدى إلى قبول الفرضيتين الأولى والثانية. كما تؤكد دور التقنيات الرقمية في رفع مستوى الشفافية والإفصاح المالي بما يتماشى مع متطلبات المعايير الدولية، وتحسين كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، وهو ما دعم صحة الفرضيتين الثالثة والرابعة.

وفيما يتعلق بالمعوقات، أظهرت الدراسة قبول الفرضية الخامسة، حيث تبين أن التحديات التقنية والتنظيمية قد تحد نسبياً من جودة مخرجات التحول الرقمي وتؤثر على وضوح المعلومات للمستخدمين. أما بالنسبة للفرضية السادسة، فقد أثبتت الاختبارات الإحصائية عدم صحتها، حيث تبين عدم وجود اختلافات جوهرية بين المصارف محل الدراسة (الوحدة، الجمهورية، شمال أفريقيا) في إدراك أثر التحول الرقمي، مما يشير إلى أن أثر الرقمنة على جودة القوائم المالية يمثل ظاهرة عامة ومتسقة عبر مختلف المصارف التجارية الليبية بغض النظر عن حجم المصرف أو تبعيته.

الخاتمة:

تؤكد هذه النتائج في مجملها أن الاستثمار في التحول الرقمي يعد ركيزة أساسية لضمان خصائص الجودة في التقارير المالية المصرفية، وهو ما يتطلب استكمال الجهود التقنية لمعالجة المعوقات البسيطة التي لا تزال تواجه الكوادر البشرية.

النتائج

1. أظهرت النتائج أن الدور الأبرز للتحول الرقمي يكمن في تحسين قدرة القوائم المالية على التنبؤ بالأداء المستقبلي للمصارف، مما يعزز من ملائمة المعلومات لمتخذي القرار.
2. ساهم التحول الرقمي بشكل فعال في رفع جودة الإفصاح المالي وتوفير بيانات أكثر تفصيلاً، مما قلل من فجوة المعلومات بين إدارة المصارف وأصحاب المصلحة.
3. أثبتت الدراسة أن الأنظمة الرقمية ساعدت المصارف الليبية (الوحدة، الجمهورية، شمال أفريقيا) في الالتزام بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بشكل أدق من النظم التقليدية.
4. أدى التحول الرقمي إلى إيجاد مسارات مراجعة إلكترونية عززت من نظام الرقابة الداخلية، مما ساهم في حماية البيانات المالية من التلاعب ورفع درجة الموثوقية فيها.
5. كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف محل الدراسة في إدراك أثر الرقمنة، مما يشير إلى أن التحول الرقمي يمثل توجهاً عاماً ومنظماً في القطاع المصرفي الليبي.

التوصيات

1. ضرورة الاستمرار في تحديث الخوادم وشبكات الاتصال داخل المصارف وفروعها (خاصة في المناطق خارج المركز) لضمان تدفق البيانات المالية في الوقت الحقيقي دون انقطاع.
2. تكثيف البرامج التدريبية للمحاسبين والمراجعين على استخدام البرمجيات المالية الحديثة، لتقليل الفجوة بين التقنيات المتطورة وقدرة الموظفين على استيعاب مخرجاتها.

3. الاستثمار في أنظمة حماية متقدمة وتشفير البيانات المالية، لضمان استمرارية جودة القوائم المالية وحمايتها من الاختراقات التي قد تمس بصدق وموثوقية المعلومات.
4. العمل على ربط كافة الأقسام (الائتمان، الخزينة، العمليات) بنظام محاسبي مركزي موحد، لضمان اتساق البيانات المالية وتجنب التضارب عند إعداد القوائم الختامية.
5. دعوة مصرف ليبيا المركزي لتطوير أدلة إرشادية ومعايير رقابية خاصة بالتدقيق في ظل البيئة الرقمية، لضمان مواكبة التشريعات للتطور التقني المتسارع في المصارف.

المراجع

1. Abdelraheem, A., Bellari, M., & Al-Farouq, S. (2024). QuaLiTy of accounting information and its impact on decision-making. *Journal of Humanities and Natural Sciences*.
2. Alassuli, A., Thuneibat, N., Eltweri, A., Al-Hajaya, K., & Alghraibeh, K. (2025). . The impact of accounting digital transformation on financial transparency: Mediating role of good governance. *Journal of Risk and Financial Management*, p. 272.
3. Al-Ketbi, A. H. (2021). Digital transformation and its impact on banking performance and customer trust in UAE commercial banks. . *International Journal of Advanced Research in Economics and Finance*, pp. 25-39.
4. Ball, R., & Shivakuma, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeLi ness. *Journal of Accounting and Economics*, pp. 83-128.
5. Bharadwaj, A., El Sawy, O., & Venkatraman, N. (2013). Digital Business Strategy: Toward a Next Generation of Insights. *MIS Quarterly*, pp. 471-482.
6. Bodnar, G. H., & Hopwood, W. S. (2018). *Accounting information systems (13th ed.)*. Pearson Education.
7. khaled Al-Bashir Mohammed Ahmed, & Zanjabeel Al Tahir Mohammed Alhaaj. (2026). Assessing the Level of Internal Audit Readiness in Mitigating Cyberattack Risks and Ensuring Information Security: (A Field Study on North Africa Bank – Sabratha Branch). *Sada Al-Jamia Journal for Financial and Administrative Sciences (SAJFAS)*, 2(2), 307-325
8. Nasser Saleh Alsoul. (2026). The Role of Real Estate Investment in the Profitability of Libyan Commercial Banks: A Study of the Tripoli Branch of the Savings and Real Estate Investment Bank. *Sada Al-Jamia Journal for Financial and Administrative Sciences (SAJFAS)*, 2(2), 270-286.
9. Najia Mohammed Kabar Abdalrhem, Ritaj Amr Aboulkhayr Fathullah, Hidayah Emad Abrahim, & Hadeel Abdulsalam Aboubakr. (2026). The contribution of IoT technology to improving the quality of financial reports: A field study on the General Electricity Company of Libya. *Sada Al-Jamia Journal for Financial and Administrative Sciences (SAJFAS)*, 2(2), 207-217.
10. Sulayman Mohammed Ali Hasan, Rehab Mansor Alshatshati, & Azeezah Abdullah Alastay. (2026). Digital transformation and its role in bureaucratic leadership style: A field study within Al-Yaqeen Bank, Zliten branch and agency. *Sada Al-Jamia Journal for Financial and Administrative Sciences (SAJFAS)*, 2(2), 186-199.
11. Ahmed Alsanosey Ahmed, & Nasser Ramadan Masoud Ashneen. (2026). The Role of Credit Quality Management in Reducing Credit Risk and Supporting Economic Stability in Islamic Banks, A Descriptive Applied Study on the Libyan Islamic Bank – Tripoli. *Sada Al-Jamia Journal for Financial and Administrative Sciences (SAJFAS)*, 2(2), 176-185.

12. Abdulsalam Ali Jummah Almaghribi. (2026). "The difficulties faced by Libyan Islamic banks in implementing financing and investment models". Sada Al-Jamia Journal for Financial and Administrative Sciences (SAJFAS), 2(2), 127-147.
13. Majed Wanees Ahmed Amtir, & Dr. Salim Mustafa Majeed Aljaiash. (2026). The impact of applying human resource accounting on profitability indicators in Libyan commercial banks: A case study of the National Commercial Bank. Sada Al-Jamia Journal for Financial and Administrative Sciences (SAJFAS), 2(1), 01-21.
14. Abdullah Maetouq Ahmed Almarash. (2026). Analysis of the dual exchange rate reality and its implications for monetary stability (The parallel market for the Libyan dinar as a case study). Sada Al-Jamia Journal for Financial and Administrative Sciences (SAJFAS), 2(1), 264-277.
15. Fathi Ali Ahmida Zaghloul, & Adel Mohammed Abuzaid Al-Qammasi. (2026). The Role of Administrative Governance in Developing Electronic Payment Systems and Enhancing Trust in Prepaid Payment Cards: "An Analytical Study of the Libyan Case". Sada Al-Jamia Journal for Financial and Administrative Sciences (SAJFAS), 2(1), 429-439.
16. Mohamed Omar Al-Sharif, & Omran Attia Albkori. (2025). The impact of funding sources on bank profitability and the role of risk as an intermediary in the relationship: A critical study of commercial banks. Sada Al-Jamia Journal for Financial and Administrative Sciences (SAJFAS), 1(2), 118-130.
17. Mohammed Ali Abdullah Al-Ziyadi. (2025). The Role of Electronic banking applications in improving the quality of Services Provided to Customers: A field study on the Islamic Jumhouria Bank in Gharyan. Sada Al-Jamia Journal for Financial and Administrative Sciences (SAJFAS), 1(2), 256-262.
18. Brown, A., & Jones, R. (2024). Digital transformation and financial transparency in banking. *Journal of Financial Technology and Regulation*, pp. 33-50.
19. Drury, C. (2020). *Management information systems: Managing the digital firm*. Pearson (15th ed).
20. Fattouh, R. (2023). Financial reporting quality measurement: Approaches, issues and future trends. *Research in Accounting and Finance*.
21. Horngren, C. T. (2018). *Introduction to Financial Accounting* . Pearson.
22. Institute of International Finance. (2023). *Core banking systems modernization: Key to operational efficiency and digital service delivery*. Washington, D.C., USA.
23. Khatri, V., & Brown, C. (2010). Designing data governance. *Communications of the ACM*, pp. 148–152.
24. Kieso, D. E. (2022). *Intermediate Accounting*. John Wiley & Sons.
25. Kokina, J., & Davenport, T. H. (2017). The emergence of artificial intelligence: How automation is changing auditing. *Journal of emerging technologies in accounting*, pp. 115-122.
26. Laudon, K. C., & Laudon, J. P. (2016). *Management information systems: Managing the digital firm (15th ed.)*. Pearson.
27. Li, S., & Xie, N. (2025). The impact of digital finance on firms' digital Transformation: Mechanism analysis based on enterprise financing. *International Review of Economics & Finance*.
28. Mani, A. (2023). Digital transformation and its impact on financial and accounting systems (/ conference paper / internal report). Unpublished Manuscript.

29. Miaoquan, X. Y. (2023). The impact of digital transformation on financial reporting and analysis in the accounting industry. *International Journal of Accounting*, pp. 8(50), 324-336.
30. O'Brien, J. A. (2017). *Introduction to information systems (17th ed.)*. McGraw-Hill Education.
31. Rahman, M. (2020). The impact of artificial intelligence integration on internal audit effectiveness in Malaysian banks. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, pp. 52-67.
32. Scott, W. R. (2015). *Financial accounting theory*. Pearson.
33. Simuchimba, K., & Mpundu, M. (2024). Benefits and Challenges of Digital Transformation Technologies in the Financial Services Sector: A Case Study of two Commercial Banks in Zambia. *International Journal of Management and Economics Invention*, pp. 3397-3403.
34. Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. *Journal of Strategic Information Systems*, pp. 118-144.
35. Willoughby, C., & Frey, J. (2022). Data management matters. *Digital Discovery*, pp. 183-194.
36. Yilmaz, H. (2019). The effects of digital banking systems on financial reporting efficiency in Turkish commercial banks. *Journal of Banking and Finance Technology*, pp. 87-104.
37. Zaptia, S. (2025). e-payment use rises sharply to October 2025 – part of CBL effort to lure Libyans away from cash use. *Libyan Herald*.
38. أم الحسنى. (2021). أثر ضعف البنية التحتية الرقمية على إعداد القوائم المالية وارتكاب الأخطاء المحاسبية في المصارف الليبية. *مجلة آفاق اقتصادية*.
39. الهيئة الوطنية للأمن السيبراني. (2021). تم الاسترداد من <https://nca.gov.sa/ar>
40. امباركة سالم مفتاح، و صالح خميس أحمد. (2024). التحول الرقمي وأثره على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية" دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية الواقعة بمدينة سرت. *مجلة البيان العلمية، الصفحات 48 - 63*.
41. ح ص العساف. (2014). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
42. ف ج النجار، ن ج النجار، و م ر الزعبي. (2020). *أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي*. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
43. مجلس النواب الليبي. (2022). *موقع مجلس النواب الليبي*. تم الاسترداد من قانون رقم 6 / 2022.
44. مصرف ليبيا المركزي. (2025). *الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029 ومشاريع الدفع الإلكتروني في ليبيا*. طرابلس - ليبيا: مصرف ليبيا المركزي.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of SAJFAS and/or the editor(s). SAJFAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.